الفصل الخامس
تجربة الوقف التطبيقية في الكويت
(تجربة معاصرة)

- المبحث الأول: نشأة الأوقاف.
- المبحث الثاني: إدارات استثمار الأموال الوقفية.
- المبحث الثالث: نماذج الصناديق والمشاريع الوقفية.
- المبحث الرابع: التنمية المجتمعية.
- المبحث الخامس: تقويم تجربة الكويت.

مقدمة الفصل

يتـــناول هـــذا الفصل التجربة التطبيقية الكويتية في مجال الوقف الخيري الذي يلعب دوراً بارزاً في تطوير المجتمعات الاسامية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً الـــى جانـــب المحافظـــة على حيوية وازدهار هذه المجتمعات . حيث ترعى الحكومة الكويتية هذه الموسسة الخيرية الاقتصادية للدور المتميز للوقف في ساحة العمل التنموي للمســـاهمة جنـــباً الـــى جنـــب مع الاجهزة الحكومية ليكون التعامل والتوافق في تنمية المجتمع وتنشيط عوامل تقدمه وازدهاره.

فاحياء دور الوقف يتطلب النظر الى الماضي ومزجه بالحاضر ليتم التفاعل مع معطيات الحياة الحديثة ولانماط السائدة – ويتم كله ضمن اطار احكام الشريعة.

فمـــن خلال تناول هذه التجربة المعاصرة يقف الباحث على حقيقة ان التطوير المنشود للوقف لا يتم من خلال عمل عشوائي يعتمد على التجربة والخطأ، بل يتعين ان يكـــون من خلال منظور علمي تتسع فيه الرؤية لتشمل كل ظروف البيئة ومقتضياتها، وهـــذا يتطلـــب بحـــثاً علمياً يشارك فيه المهتمون بتلك القضايا، ويفسح المجال ليتناول الخـــبرات والاستفادة من تجارب الآخرين وهذا ما لمسه الباحث من خلال دراسته لهذه التجربة المعاصرة.

فتناول هذا الفصل خمسة مباحث، ففي المبحث الاول تم استعراض نشأة وتاريخ الوقف اما المبحث الثاني تناول الباحث بالمناقشة والتحليل ادارات استثمار الوقف، والمبحث الثالث تطرق لنماذج الصناديق والمشاريع الخيرية للاستفادة منها في تطوير وتنمية الوقف باعتبارها انموذج يتمشى مع روح العصر ومتغيراته المتلاحقة – والمبحث الرابع تناول موضوع التنمية المجتمعية وتظهر اهمية هذا المبحث للدور الذي يمكن ان يلعبه الوقف في تنمية المجتمع المدني– كما جرى اهتمامها الى ابراز الاهتمام بالجوانب العلمية والفكرية والثقافية للمجتمع المدني بوسائل مختلفة ومتنوعة مثل نشر الثقافة العلمية والاسلامية والوقفية لدى مختلف فئات المجتمع، سواء اكانوا اطفالاً ام طلاب مدارس ام طلاب دراسات عليا ام من عموم الجمهور.

المبحث الاول

نشاة الاوقاف

تمهيد:

فـــي هذا المبحث يتناول الباحث نشأة الوقف بالكويت والتطور التاريخي للوقف من خلال ما يلي:-

بـــدا المسلمون فى الكويت بايقاف اجزاء من ممتلكاتهم منذ نشاة الدولة وتعددت المجـــالات تلـــك الاوقاف لتشمل معظم جوانب الحياة وكانت تخضع لاشراف الاجهزة الحكومـــية وعـــندما ازدادت اعيان الاوقاف وتشعبت اغراضها تاسست دائرة للاوقاف العامـــة فى ربيع الاول سنة ١٣٨٦هـــ الموافق يناير ١٩٤٩م انيط بها الاشراف على المســـاجد اوقافهـــا بالاضافة الى الاشراف على الاوقاف الخيرية وصيانتها واستغلالها وتنفيذا لتلك الاهداف فان اختصاصات الدائرة تبلورت فى ادارة الاوقاف التالية :

أ- الاوقـــاف التىلم يكن لها قيم ولا ناظر أوكان لها وتوفى ثم أهملت ولم يعين لها مسؤول لادارتها وذلك حسب الحكم الشرعى فيها ٠

ب- الاوقـــاف الـــتى شرط الواقفون ان ما زاد عن حاجة المسجد يصرف فى سبيل الخـــير لاقـــاربهم أو غيرهم أوما زاد عن الجهة المعنية فى الوقف يصرف الى المسجد ٠

ج- الاعيان الموقوفة علىالذرية وذرية الذرية ثم انقرضوا ولم يبق منهم أحد ٠

د- الاوقـــاف الاهلية الخربة او الآيلة للخراب والتى لم يستطع مستحقوها تعهدها أوامتنعوا ولم يوجد من يقوم بذلك ٠

ه- الاوقاف الاهلية التى تصدر المحكمة الشرعية قرارا بان تكون ادراتها بمعرفة الدائرة

و- الاشراف على باقى انواع الاوقاف غير ماذكر سلفا وتوجيه القائمين عليها الى احسن الوجوه لاستغلالها والانتفاع بريعها والمحافظة عليها ٠

وفضـــلا عمـــا سبق فان الدائرة اخصت بالمحافظة على الشعائر الدينية وتثقـــيف المواطنيـــن بـــامور ديـــنهم وتوجيههم الوجهة التى تخدم مصلحة الوطن والـــتعاون علـــى رفع المستوى الاجتماعى وذلك عن طريق خطب الجمع والوعظ

والحديث الذى يقوم به الائمة عقب صلاة العصر فى اغلب الايام بالاضافة الى الاحتفال بالمناسبات الدينية المختلفة .

وكانت ادارة الدئرة موزعة كالتالى :

أ- مجلس الاوقاف الذى كان يضم فيعضويته نخبة متميزة من اهل الراى من المواطنين ويتولى الاشراف على جميع شؤون الدائرة وينعقد كلما دعت الضرورة لبحث المواضيع الهامة التى تتعلق بشؤون الدائرة وتنفيذها لاختصاصاتها ومناقشة الميزانية العامة وغيرها من الامور .

ب-رئيس الاوقاف العامة الذى يعتبر الرئيس الاعلى للدائرة ويرأس بهذه الصفة مجلس الاوقاف وهو الذىيدعوه الى الاجتماعات بالاضافة الىاشرافه على كافة اعمال الدائرة.

ج- مدير الاوقاف العامة الذى يعتبر مسؤولا تنفيذيا عن كل ما يختص بالدائرة من أمور داخلية وخارجية تتعلق بالدوائر الاخرلىوالمواطنين .

د- معاون ادارى لمدير الاوقاف العامة ينوب عن مدير الدائرة حال غيابه ويشرف على خمسة اقسام ادارية .

هـ معاون مالى المدير الاوقافالعامة يختص بالاشراف على خمسة اقسام مالية .

وبعد الاستقلال تحولت الدوائر الى وزارات وبالتالى فان وزارة الاوقاف حلت محل دائرة الاوقاف وتعدل اسم الوزارة بالقرار الوزارى رقم١٢ لسنة ١٩٦٢ ليصبح وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية .

وقد اوكل الوقف الى ادارة تتولى الدعوة الى الوقف وتنمية امواله وصرف ريعها فى الاغراض الشرعية بما يحقق رغبات الواقفين .

وبعد ان من الله على الوطن بالخير الكثير وقامت الدولة بالدور الرئيسى فى التخطيط للتنمية وادارتها وتمويلها تراجع دورالوقف فىمجال المشاركة فى تنمية المجتمع واقتصر دوره على توزيع جزء من ريعه لمعالجة حالات فردية دون المشاركة الفعالة فى مشروعات التنمية .

وقد ادىالتقلص السابق لدور الوقف الى حجز جزء كبير من الريع عن الانفاق فى الاوجه الشرعية ومن ناحية اخرى التوجه الى الخارج لتمويل مشروعات تنموية فى عدد كبير من الاقطار الاسلامية .

وكان من ابرز نتائج التوجهات السابقةعدم الالتفات الى احتياجات المجتمع الكويتى فى المجالات التى لم تكن محل اهتمام اجهزة الدولة ومد نطاق المشروعات الوقفية لها وتلبية احتياجات المجتمع بخصوصها تاكيدا لدور الوقف وتعزيزا للحكمة منه .

واذا كانت ساحات العمل التنموى التى كان يمكن للوقف ان يساهم فيها فى ظل الوفرة الاقتصاديةالتىعاشتها البلاد فى مراحل سابقة كانت ساحات محدودة نظرا لان الدولة مدت نطاق خدماتها لتغطى معظم احتياجات المجتمع فان تلك الساحات تتسع رحابة واتساعا فى ظل الوضع الحالى الذى يعانى فية الاقتصادمن حالة انكماش نتيجة للاحداث الجسام التى مر بها الوطن وبالتالى فان الوقف مطالب بان يستعيد دروه التنموى الرائد فى تلبية احتياجات المجتمع وتنشيط عوامل تقدمه والنهوض به من خلال تنفيذ المشروعات وقدادى ذلك الوضع الى تلاشى الدور التنموى الاقتصادى فضلا عن تعويضه لمخاطر تقلبات اسعار العقارات وقلة الريع العائد منه وانشغال اجهزة الوزارة بامور جانبية فى خدمة عقارات الاوقاف مما يؤثر سلبيا على قيامها بانشطها الرئيسية فى مجالات الدعوة وقيادة العمل الاسلامى .

و قد اتسمت المرحلة الممتدة من ١٩٦٢م باقتصار مصارف الوقف على مجالات الخير المعتادة وبنمو بسيط فى حجم الاوقاف ومحدودية دورها في تنمية المجتمع الامر الذي استوجب اعادة النظر مرة اخري في طرق ادارتها والتركيز على استعادة دورها فى خدمة المجتمع وتنميته وقد تلبور هذا التوجه فى انشاء الامانة العامة للاوقاف فى سنة ١٩٩٣م لتكون هيئة حكوميةبموجب المرسوم الاميرى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣م الذى اسند اليها الاختصاصات التى كانت مقررة لوزارة الاوقاف فى مجال ادارة الممتلكات الوقفية وتثميرها وانفاق ريعها طبقا للقواعد الشرعية مع الالتزام بتنفيذ شروط الواقفين .

البناءالمؤسسى:

يتميز البناء الداخلى للامانة العامة للاوقاف بالمرونة والعملية حيث حددالمرسوم الاميرى رقم٢٥٧ لسنة ١٩٩٣م اجراءات العمل فيها من خلال مجلس شؤون الاوقاف الذى يمثل السلطة العليا المشرفة على شؤون الوقف واقتراح السياسات العامة له لتحقيق الاغراض التى انشئت الامانة العامة للاوقلف من اجلها ويضم المجلس اربع لجان دائمة

اللجنة الشرعية وهى مكلفة بابداءالراى الشرعى فى اعمال وتصرفات الامانة سواء فى مايـتعلق بتحقـيق صرف الريع الوقفى فى وجوهه المشروطة او فى ما يخص مطابقة باقى معاملات الامانة الاخرى مع احكام الشريعة الاسلامية .

لجـنة تنمـية واسـتثمار المـوارد الوقفية وتختص باعداد تفعيل استراتيجيات وسياسـات اسـتثمار الاموال الوقفية كماتختص بمتابعة الجهات الاشرافية الاستثمارية ووضع السياسات والمقترحات والتصورات لتنفيذ العمليات الاستثمارية

لجـنة استثمار العقارات الوقفية وتختص باعداد وتفعيل استراتيجيات وسياسات استثمار العقارات الوقفية ومتابعتها

لجـنة المشـاريع الوقفية وهى احدى الجهات المختصة بالاشراف على صرف الـريع الوقفـى فـى وجوهـه المشـروطة واقرار صرف المنح للمشاريع والانشطة المعروضـة مـن الجهـات الرسمية والاهلية ةالتى لاتدخل ضمن اى من اختصاصات جهـات صـرف الـريع الاخرى كالصناديق كما تختص هذه اللجنة باعداد استراتيجية وسياسـات صرف ريع الاموال الوقفية لتحقيق المقاصد الشرعية تنفيذا لشروط الواقفين والـنظر بمـا يتم اعداده من دراسات بهذا الشان والموافقة على المشروعات والبرامج الوقفية .

كمـا يسمح الهيكل التنظيمىللامانة العامة للاوقاف من خلال قطاعاته ووحداته الاداريـة الذاتـية المخـتلفة بتنفيذ السياسات التى يقرها مجلس شؤون الاوقاف معتمدا فىذلك على التطوير المستمر لموظفيه واستقطاب الكفاءات والخبرات التى تساعد على التنفيذ السليم للمهام المناطة بالامانة العامة للاوقاف والاستفلدة من تكنولوجيا المعلومات وكل الوسائل الادارية الحديثة .

والـناظر المنصف لمؤسسة الامانة العامة للاوقاف يجد انها مؤسسة متميزة لها امكانـيات مالـية مناسـبة ولديها مصداقية فى المجتمع ولها تجارب ناجحة فى العمل المؤسسـى وترتـبط بعلاقـات متمـيزة مع مؤسسات المجتمع المدنى ولاهمية دورها كمؤسسـة حكومـية فانها تنهض بمسئولية رعاية وتنسيق ملف العمل الوقفى فى الدول الاسلامية وذلك بموجب قرار مؤتمر وزراء الاوقاف والشئون الاسلامية فى جاكرتا.

اتجاهات عمل الامانة والتحديات التى تواجهها:

حـددت الامانـة – منذ نشاتها – الملامح الاساسية لاستراتيجيتها فى استثمار امـوال الاوقاف وتوزيع عوائدها حسب شروط الواقفين من جهة واحداث توعية وقفية لتشـجيع اهل الخير على الايقاف من جهة ثانية بما يساعد تفعيل دور الوقف فى تنمية المجـتمع حضـاريا وثقافيا واجتماعيا ولتحقيق هذه الاغراض حددت الامانة اولوياتها ضمن ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الاول :هو استثمار وتنمية الاوقاف الموجودة حيث تقوم الامانة باستثمار الامـوال الوقفـية سواء منها ما اوقفته الاجيال السابقة او ما يوقف مجددا نتيجة لجهود الاعـلام والتوعـية والتعريف بالوقف والدعوة اليه.وتعتمد استراتيجية الاستثمار على سياسات استثمارية محددة تميز بين الاستثمار العقارى وغير العقارى وتسعى للوصول الى محفظة استثمارية مثلى تتكون من استثمارات متنوعة قليلة المخاطر وحسنة التوزيع الجغـرافى محليا وخارجيا وقد ساهمت الامانة العامة للاوقاف فى محافظ استثمار مالية متعددة تتبع احكام الشريعة الاسلامية مع توزيع مدروس للمخاطر القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل كما انها كونت جهازا متخصصا فى ادارة الاستثمار .

اما المحور الثانى : فهو توزيع ريع الاوقاف طبقا للقواعد الشرعية مع الالتزام بتنفـيذ شروط الواقفين حيث اقرت اللجنة الشرعية البنود والاغراض التى يتم الصرف عليها من ريع الوقف بشكل يستجيب لكل اوجه البر التى يتوجه اليها الموقفون وتحتاج اليها الفئات المستفيدة وقد قسمت هذه الاغراض على الاوجه التالية :

- عموم الخيرات
- خدمة كتاب الله وحفظه
- رعاية ذوى الحاجات الخاصة
- عمارة المساجد

نشر الثقافة الاسلامية

- رعاية طلاب العلم
- رعاية الفقراء والمساكين
- الترابط الاسرى
- التعريف بالاسلام ونشره

- الرعاية الصحية للاسان والبيئة
- التنمية المجتمعية
- رعاية العمل الخيرى
- اغاثة ورعاية المجتمعات الاسلامية

اما المحور الثالث والاخير :فهوالدعوة الى اقامة اوقاف جديدة من خلال تعريف الواقفيـــن المتوقعين بالحاجات الاجتماعية و التنموية للمجتمع ، ومن ثم دعوتهم لوقف الاموال اللازمة لهذه الاغراض من خلال صناديق ومشاريع متخصصة طورتها الامانة لتحقيق هذه الاهداف . وتتميز صيغة الصناديق و المشاريع بانها اطار مؤسسي للتعاون بين الجهات الخيرية او الاهلية من جهة والمؤسسات الحكومة من جهة اخرى والذي من خلالـــه يـــتم توجـــيه عملـــيات صرف ريع الاوقاف ، والعمل على احياء سنة الوقف والدعوة لتكوين اوفاق جديدة تخدم المجتمع وتسهم في تنميته.

وضـــمن خطتها لتطبيق المحاور الثلاثة ، فان الامانة العامة للاوقاف كمؤسسة عامة تعمل فى محيط متغير ملئ بالمتغيرات والخاطر وقد تتعرض للعديد من التحديات التى تواجه المؤسسات الحكومية فى العموم والتى اهمها :

- الـــبقاء والاستمرار الناجح فى عهد المنافسة الشديدة بين المؤسسات وخاصة فى ظل التنافس مع الاخرين فى استقطاب الاوقاف الجديدة .
- كيفـــية تحقـــيق مفهوم التكامل فى العلاقة والعمل مع الاطراف أو الجهات الخارجية ذات العلاقة والتاثير مثل مؤسسات المجتمع المد نى وخاصة أن ا لـــتكامل فىالعمـــل والاداء من خلال الشركاء الاستراتيجيين قد اصبح امرا حاسما فى نجاح الاعمال فى الوقت المعاصر .
- تمتيـــن وتاصـــيل البـــناء المؤسســـى والسعة الادارية اللازمة لاى توسع فىنشـــاطات الوقـــف وخاصة مع تزايد الدعوات الى تطبيق الادارة العامة الحديـــثة التى تتطلب اعادة النظر فى طريقة العمل فى الحكومى وهو اتجاه يدعو الى تغيير هيكلة اجراءت العمل فى الحكومة الامريكية.
- الفاعلـــية فى الدعوة الى الوقف وتطوير الصيغ المناسبة والمتعددة لتتناسب وحاجـــات المجتمع بما فى ذلك الحاجة الى ترسيخ مفهوم العطاء من خلال التنشئة الاجتماعية والتربوية .

- تنشــيط الــتعاون الدولىفـــى مجال الاوقاف فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصـــادية .الحــرص على الاهتمام بالواقف من خلال ربط الاجراءات الادارية والمالية به.
- الاســتمرار فى المحافظة على ثقة المجتمع وايمانه بدور الامانة العامة للا وقاف كمؤسسة تقوم على رعاية اموال الوقف والدعوة اليه .
- وجــود اطـــار قانونى مرن يشجع علىعملية الايقاف ويساند دور مؤسسة الوقف فىذلك .

بالاضافة الىذلك فان الامانة العامة للا وقاف تسعى الى الاستفادة من المتغيرات فى البيئة الخارجية وتسخرها لصالح نشاطاتها وغاياتها الاستراتيجيية والتى منها الاتجاه العــالمى نحــو الاهتمام برأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى والتركيز على دور الجــتمعات المحلــية فى التغير وتزايد الدور اللاجتماعى الذى تلعبه الاوقاف وصناديق وتراجع دور الدولة فى تقديم الخدمات الاجتماعية .

٣-١ تحسين البناءالمؤسسي:

ولمواجهة هذه التحديات المتزايدة والمتغيرة فان الامانة لا بد ان تحرص على تفعيل بــنائها المؤسســـي ويمكن تعريف البناء المؤسسي بانه يشير الى مجموعة من البرامج والمشـــاريع الهادفة الى تقوية البيئة المؤسسية للمؤسسة لتكون اكثر فاعلية وقدرة على الادارة الحصـــيفة وســنحاول في الفقرات القادمة التعرف على محاور البناء المؤسسي وكيفية تحسينه وتطويره لتحقيق اهداف مؤسسة الوقف.

وبعـــد ان تعرفـــنا على جملة من التحديات التي نواجه الامانة العامة للاوقاف وبـــروز الحاجة الى تقوية البناء المؤسسي لها، فان هذه الدراسة ستركز على مجالات تقوية البناء المؤسسي من خلال عدة محاور مختلفة تناولتها الادبيات المختصة في هذا المجـــال. وفـــي هذا الاطار فقد تم التركيز على المحاور الاساسية لقياس مدى جاهزية مؤسسة الوقف لمواجهة التحديات التي تحيط بها وهي المحاور التالية:

١. الاستراتيجية والتخطيط.
٢. الادارة الحصيفة.
٣. الموارد البشرية.
٤. التنظيم وبيئة العمل.
٥. السياسات واجراءات العمل.

٦. الاشراف والرقابة.
٧. استخدام التكنولوجيا والمعرفة.
٨. التواصل والتنسيق.
٩. الاداء المالي للتنمية.
١٠. المراجعة والتقييم.

التنظيم الجديد لاجهزة الوقف:

يباشر اعمال الاوقاف جهاز على قمته مجلس الوقف. ويتكون هذا الجهاز من وحدات التالية:-

- يباشر تنمية الموارد الوقفية.
- مكتب المشاريع الوقفية.
- مركز ابحاث الوقف والدراسات الاقتصادية.
- مكتب الامانة التنفيذية.

وسنحاول فيما يلي القاء الضوء على الاجهزة المشار اليها للتعريف بها:

١.مجلس الوقف:

يراسه السيد الوزير ويشارك في عضويته بالاضافة الى مختصين في الوزارة، عناصر شعبية من ذوي الخبرة في قضايا الوقف والمهتمين به، ويختص باعتماد السياسات العامة للشئون الوقفية ومتابعة تنفيذها، واقرار استراتيجيات العمل فيها ويتفرع عن المجلس امانة تنفيذية برأسها السيد وكيل الوزارة، ويشارك في عضويتها كبار المسئولين عن شئون الوقف وتختص بالتحضير لاجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته والتنسيق بين قطاعات العمل في شئون الوقف، والقيام بالاعمال التي يسندها لها مجلس الوقف.

٢.مكتب تنمية الموارد الوقفية:

يختص بوضع خطط استثمار الاموال الوقفية في الحدود الشرعية، وتنفيذ ما يتم اعتماده منها.

ويتم العمل في المكتب من خلال مستويين هما:

- مجلس تنمية الموارد الوقفية:

ويجـري تشـكيلية من اربعة من المتخصصين في شئون الاستثمار والمهتمين بـامور الوقف يختارهم الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بالاضافة الى ثلاثة من المختصين في الوزارة.

- جهاز تنفيذي:

يتكون من خبرات متخصصة في شئون الاستثمار تقوم على تنفيذ ما يتم اعتماده مـن خطـط ودراسة المشروعات وجدواها الاقتصادية ومتابعة تنفيذ المشروعات التي تساهم فيها الاموال الوقفية.

٣.مكتب المشاريع الوقفية:

يخـتص بالقيام بالاجراءات التي تستهدف صرف ريع الوقف في اوجه الانفاق الشرعي من خلال صناديق متخصصة، بما يؤدي الى تعزيز حركة نمو المجتمع وتلبية احتـياجاته الثقافـية والحضارية والانسانية والدينية والاجتماعية مع تنشيط الدعوة الى الوقف.

ويمارس المكتب عمله عن طريق الاجهزة التالية:

١- الصناديق الوقفية:

التـي تختص بالقيام بالانشطة الثقافية والاجتماعية والحضارية من خلال انفاق ريـع الاموال الوقفية بما يحقق اغراض الواقفين، وتتكون موارد كل صندوق من ريع الامـوال والاعيان الوقفية التي تخصصها له الوزارة تنفيذاً لرغبات الواقفين وفي نطاق الاحكام الشرعية، بالاضافة الى الاموال والاعيان التي يوقفها له المتبرعون ويقوم على ادارة كـل صـندوق لجـنة نظـارة تتكون من اربعة من الشخصيات العامة المهتمين بمجالات عمل الصندوق يختارهم الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتعين الوزارة لكل صندوق مديراً يشارك في عضوية لجنة الادارة. والصناديق المشار اليها، وهي:

- صندوق الخدمات الاجتماعية والفئات الخاصة.
- صندوق الكتاب والعلوم النافعة.
- صندوق خدمة القرآن الكريم وعلومه
- صندوق رعاية المساجد.
- صندوق الافتاء والابحاث الشرعية.
- صندوق الخيرات العامة.
- صندوق العمل الاسلامي الخارجي.

٢. الجهاز التنفيذي:

يـــناط به التنسيق بين الصناديق السابقة ويقدم الخدمات المساندة لها في مجالات الدعـــوة الـــى الوقف والمساهمة في مشروعات الصناديق، والقيام بالاعمال المحاسبية اللازمـــة لهـــا، وغير ذلك من الاعمال التي تعزز انشطة الصناديق بالاضافة الى حفظ حجج الوقف وصرف المستحقات المالية لذوي الواقفين.

٤. مركز ابحاث الوقف والدراسات الاقتصادية:

الذي يختص باجراء البحوث والدراسات التي تستهدف تنشيط الوقف واحياء تلك السـنة الحمـيدة، والعمـل علـى اسعادة دورها الرائد في تنمية المجتمعات الاسلامية بالاضافة الى الابحاث والدراسات اللازمة لدفع الاقتصاد وحركته في الاتجاه الاسلامي، وذلـك للوصول الى بدائل اسلامية للادوات المالية والاقتصادية وتنمية خبرات العاملين في مجالي الوقف والاقتصادي سعياً لتحقيق الاهداف السابقة.

وتحدد ادوات العمل في المركز في ما يلي:

- اجراء البحوث والدراسات.
- تقديم المشورة الفنية للاجهزة المعنية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات.
- اعداد وتنفيذ البرامج التدريبية.
- اعداد اصدارات علمية.
- تجهيز مركز معلومات في مجالات عمل المركز.
- ويمارس المركز اختصاصاته من خلال الاجهزة التالية:

*** مجلس الامناء:**

ويـــتمتشكيله من عشر اعضاء ويختارهم السيد الوزير من داخل الكويت ومن خارجهـا مــن المهتمين بانشطة المركز بمن فيهم ممثلون للمؤسسات العلمية والمالية، ويختص باقرار سياسات ونظم العمل في المركز ووضع ما يلزم من قواعد لضمان سير العمـل فـيه وانتظامه وتوثيق علاقته بالاجهزة الاخرى واعتماد خطط العمل واعتماد برامجها.

*** مدير المركز:**

ويتولى ادارة العمل التنفيذي والاشراف عليه فضلاً عن تمثيل المركز.

*** الجهاز العلمي:**

ويـــناط بـــه اعداد البحوث والدراسات والاعداد للمؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية.

ويتكون الجهاز التنفيذي من :

- وحدات الابحاث.
- وحدة اللقاءات العلمية.
- وحدة التدريب.
- وحدة المعلومات.

٥.مكتب الامانة التنفيذية:

ويخـــتص بتقديم الخدمات المساندة لكل وحدات جهاز الوقف، ومن مثل اعمال الرقابة الشرعية واعداد الميزانية والحسابات الختامية وتقديم الخدمات الادارية والمالية، فضـــلاً عن الاعداد لاجتماعات مجلس الوقف وتدوين محاضر الاجتماعات، وغير ذلك من الاعمال المماثلة.

مجالات العمل:

يتم توزيع العمل بين الاجهزة السابقة وفقاً للقرارات التي تحدد اختصاصات كل منها وباتباع الآلية التالية:

- في مجال اعداد توجهات العمل واهدافه العامة:

يقوم مركز بحوث الوقف والدراسات الاقتصادية باعداد البحوث والدراسات التي تستهدف وضع تصرات لاهداف الوقف وجوهاته، وما يتعين ان يلتزم به من سياسات، وذلك بالتنسيق مع الاجهزة الاخرى، وفي ضوء طبيعة كل مرحلة ومتطلباتها.

وتـــتولى الامانة التنفيذية لمجلس الوقف دراسة ما تنتهي اليه الدراسات السابقة وتعدها للعرض على المجلس لابداء الرأي فيها.

ومـــا يتم اقراره في هذا الصدد، يعتبر اطاراً عاماً للعمل الوقفي الذي تلتزم به جميع الاجهزة المشار اليها.

- في مجال اعداد السياسات المرحلية وخطط العمل:

في ضوء الاهداف والتوجهات والسياسات العامة التي يقرها مجلس الوقف تتولى وحـــدات العمل ممثلة في مكتبي تنمية الموارد الوقفية والمشاريع الوقفية ومكتب الامانة

التنفيذية ومركز الدراسات، اعداد سياسات العمل وخططه المرحلية بما يتوافق وطبيعة كل مرحلة ويلبي متطلباتها.

وتـتولى الامانة التنفيذية التنسيق بين السياسات والخطط المشار اليه وصياغتها في صورتها النهائية، وضعها في قالب خطة موحدة للوقف تعرض على مجلس الوقف للاعتماد.

- في مجال اعداد البرامج التفصيلية للعمل:

تعـد المكاتـب والمراك برامج العمل لديها في ضوء ما يتم اعتماده من خطط وتخطر الامانة التنفيذية بنسخ من تلك البرامج للاحاطة والمتابعة.

- في مجال توفير الوقف:

تقسـيم جمـيع الاصـول الوقفـية على الصناديق مع مراعاة وصايا الواقفين وتخصـيص اصـول لكل صندوق ويخصص لصندوق الخيرات العامة باقي الاصول الوفية لا يتم تخصيصها للصناديق الاخرى، اذ يعتبر بمثابة صندوق احتياطي عام لاموال الوقف.

فـي حالة زيادة اوجه انفاق أي صندوق عن موارد استثمارات امواله، يجوز له التقدم لمجلس الوقف بطلب تعزيزات اضافية يكون القرار بشأنها للمجلس.

- في مجال توزيع الادوار التنفيذية :

يـناط بمكتـب نمية الموارد الوقفية استثمار اصول واموال الصناديق مع تنظيم الوضـع المحاسـبي، بمـا يسمح بتميز استثمارات كل صندوق وعائد ذلك الاستثمار. ويوافـي المكتب لجان الصناديق بتقارير دورية عن الانشطة والمشروعات الاستثمارية لامـوال الصـندوق والعائد المتوقع منها. ويورد مكتب التنمية الى مكتب المشروعات الوقفية عائد الاستثمار.

ويناط بالصناديق الوقفية القيام بالمشروعات التي تحقق من خلالها اغراضها في المجالات المختلفة.

ويـتولى مكتـب تنمية الموارد الوقفية ومكتب المشاريع الوقفية تقديم الخدمات الفنية والقيام بالاعمال التنفيذية في مجالات تنفيذ اهداف التنمية المالية، وتحقيق الاهداف الثقافية والحضارية والاجتماعية والدينية للوقف.

- في مجالات المتابعة والتقييم:

المبحث الثانى

ادارات استثمار الاموال الوقفية

تمهيد:

يتـــناول الباحــث فـــي المبحث المختصر استعراض تجربة الكويت في ادارات استثمار الاموال الوقفية وذلك من خلال ما يأتي:-

تتخصص ادارت الاستثمارفى الامانة العامة باستثمار الاموال الوقفية وتنميتها ، وتحســـين ادائهامن اجل زيادة ايراداتها . وهى تقوم باستثمار جميع أموال الاوقاف، ســـواء مــنها ماوقفته الاجيال الماضية أومايوقف مجدداً نتيجة لجهود الاعلام والتوعية والتعريف بالوقف والدعوة اليه ولرغبة أهل الخير فى انشاء أوقاف جديدة .

وتعــتمد استراتيجية الاستثمار داخل قطاع الاستثمار على هيكل تنظيمى يقوم علـــى الاختصـــاص النوعى . فهو يميز بين الاستثمار العقارى وغير العقارى. بحيث وجــدت ادارة مســـتقلة متخصصــــة بكل من هذين النوعين من الاستثمار. وتسعى هذة الادارات الى التعاون فيما بينها من أجل الوصول الى محفظةاستثمارية مثلى تتألف من استثمارات متنوعة، قليلة المخاطر وحسنة التوزيع الجغرافى، منها ماهو عقارى، ومنها ماهو مالى، ومنها ماهو خدمى.

وفى هذا السبيل، فقد ساهمت الامانة العامة للاوقاف فى محافظ استثمار مالية مـــتعددة كلهـــا تتقـــيد بأحكام الشريعة الأسلامية، مع توزيع مدروس للمخاطر القصيرة والمتوســـطة والطويلة الاجل. كما أنها كونت فى ادارة الاستثمارات جهازاً متخصصا بهـــذا النوع من الاستثمارات المالية. الامر الذى ساعدها على التوسع الى تقبل استثمار أموال الغير أيضاً، وقد بدأت بالأموال الأستثمارية لبيت الزكاة فى الكويت، حيث تولت ادارة محفظتة الاستثمارية بناء على اتفاق خاص بين الامانة العامة والبيت.

ومـــن خلال هذة التوجيهات الاستثمارية اسست الامانة العامة للاوقاف شركة ادارة الامـــلاك العقاريـــة، وعهدت اليها بادارة جميع الاملاك العقارية الوقفية، بعد أن قامت بحصر العقارات الوقفية فى الكويت. وبذلك يتضح أن التوجه الاستثمارى للامانة العامـــة للاوقاف يعتمد على تنويع الاستثمارات الوقفية من عقارية ومالية مباشرة وغير مباشـــرة (عـــن طـــريق المســـاهمة فى صناديق استثماريةتقيمها جهات أخرى وتتفق معاملاتها مع احكام الشريعة الاسلامية).

ومما ينبغي ملاحظته في هذا المجال ان اختصاص كل ادارة استثمارية يشمل الاموال الوقفية الموجودة، سواء أكانت وثائقها وشروط واقفيها معروفة، ام كانت هذه الشروط غير معروفة، لان ادارات الاستثمار تركز اهتماماتها على تنمية الاموال الوقفية والوصول الى اكثر اشكال الاستثمار كفاءة ونماء، مما فيه مصلحة المستفيدين من الوقف على كل حال، وهي بذلك تترك قضايا التوزيع لصناديق الوقفية.

وكذلك فان جهود ادارات الاستثمار في الامانة العامة للاوقاف تشمل ايضا الاوقاف الجديدة التي يتم استدراجها طبقاً لشروط واغراض وقفية تحددها الصناديق التابعة للامانة وتعرضها على المتبرعين.

ادارة اغراض صناديق الاوقاف: الصناديق الوقفية:

تقوم فكرة الصناديق الوقفية على انشاء ادارات تتخصص كل منها برعاية وخدمة غرض مجتمعي خدمي يدخل ضمن وجوه البر ذات النفع العام للمجتمع بكامله أو لشريحة من شرائحه. فالصناديق الوقفية هي وحدات وقفية مالية توزيعية تؤسسها الامانة للاوقاف في الكويت ويصدر بانشاء كل منها قرار من وزير الاوقاف.

ويتخصص كل صندوق برعاية خدمة مجتمعية معينة، تتخذ شكل وجه من وجوه البر يحدده قرار انشاء الصندوق. ثم يدعو الصندوق المتبرعين الى انشاء اوقاف لخدمة غرضه الوقفي او وجه الخير الذي يتخصص به فالصندوق يعمل اذن على توجيه الواقفين الى وجه البر الذي يتخصص به وتوعيتهم باهميته واستدراج تبرعاتهم الوقفية من اجله ولكنه يتخصص برعاية الغرض الوقفي والانفاق عليه دون التدخل في استثمار ما يخصص لغرضه من اموال وقفية.

يضاف الى ذلك ان الامانة العامة تخصص لكل صندوق وقفي مبالغ سنوية من ميزانيتها التي تحصل عليها من المساعدات الحكومية او من التبرعات العامة او من ايرادات الاوقاف العامة غير المخصصة الموجودة لدى الامانة العامة للاوقاف.

ولقد قامت الوزارة بانشاء صناديق وقفية اما وجوه البر التي رسمت لها فتشمل مساحة عريضة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والتنموية، بدءاً من رعاية المعوقين وتأهيلهم، وانتهاء بالتعاون الاسلامي الدولي وتقديم المساعدات لوجوه الخير في البلدان والمجتمعات الاسلامية خارج الكويت.

ولقـــد اسست صناديق متخصصة لاغراض الرعاية والتنمية الصحية، ورعاية المساجد والمحافظة على البيئة والتنمية العلمية والثقافة والفكر، والقرآن الكريم وعلومه ورعاية الاسرة والتنمية المجتمعية واخيراً اهداف الامانة العامة للاوقاف نفسها.

امـــا ادارة الصـــــندوق فيقوم بها مدير يعينه الامين العام للاوقاف ويعمل المدير تحت اشراف مجلس ادارة يختار اعضاءه وزير الاوقاف من عناصر شعبية ذات كفاءة واهتمام كما انشئت لجنة تنسيق بين الصناديق تضم مديري جميع الصناديق معاً مهمتها التوفيق بين الصناديق المتعددة وتوزيع المجالات الهامشية بين الصناديق ذات المساحات المتقاربة او المتداخلة.

وبما ان مهمة الصندوق هي توزيعية فان ايراداته تأتي من ثلاثة مصادر هي:

١. ايـــرادات الامـــوال الوقفـــية التي يقدمها الناس للاغراض التي يرعاها الصندوق.
٢. التـــبرعات والصدقات التي تقدم الى الصندوق من الناس لمساعدته على القيام برعاية الاغراض المنوطة به.
٣. المخصصات التي تقدم لكل صندوق من ميزانية الامانة العامة للاوقاف.

وقد نص نظام الامانة العامة للاوقاف على ان يتم تخصيص ريع بعض الاوقاف الســـابقة مما لا يعرف فيها شرط للوقف يحدد اغراضها لكل صندوق بحيث يشكل هذا الريع الاساسي والاولى لكل صندوق الى ان تتكون له اوقاف جديدة وتنمو ايراداتها([1]).

امـــا فـــي مجـــالات عمل كل صندوق فتتحدد حسب غرضه وعلى العموم فان انشـــطة ادارة كـــل صندوق تنحصر في الدعوة الى وقف الاموال لصالح اغراضه ثم استعمال ايراداته مما خصص له من اوقاف ومن المصادر الاخرى في الانفاق على ما حدد للصندوق من اغراض البر.

امـــا ادارة اموال الاوقاف نفسها واستثمارها – بما في ذلك الاوقاف التي يقدمها الناس للصناديق الوقفية – فقد ترك ذلك كله لادارات الاستثمار تطبيقاً لمبدأ التخصيص واستشرافاً لاستخدام كفاءات فنية متخصصة في الاستثمار.

ويلاحـــظ ان هـــذا التوزيع للاعمال والانشطة والوظائف بين ادارات الصناديق وادارات الاستثمار اعادة لتعريف وظيفة الناظر او المتولي. فقد كان الناظر في الماضي هو الذي يدير اموال الوقف ويحصل ريعه وينفق على اغراضه. وقد عبرت التقسيمات

[1] الصنادق الوقفية، صلاح محمد الغزالي، ورقة قدمت في ندوة البحرين ١٩٩٦م.

الاداريــــة الجديـــدة للامانة العامة للاوقاف في الكويت عن فصل ادارة استثمار اموال الاوقـــاف عـــن ادارة الانفـــاق على اغراضها، فجعل الاستثمار في ادارات الاستثمار وتخصصـــت الصـــناديق الوقفية بالعمل على تقديم الخدمات التي وضعت الاوقاف من اجلها وذلك بالانفاق على الاغراض الخيرية والاجتماعية المخصصة لكل صندوق.

يضـــاف الى ذلك ان مهمة نشر التوعية الوقفية والدعوة الى انشاء اوقاف جديدة كانـــت فـــي الماضـــي التاريخـــي مما يقوم به الوعاظ والعلماء والقيادات الاجتماعية والسياســـية واهل الرأي فقط، فجاءت انظمة الصناديق وجعلت ادارتها مطالبة صراحة بـــالعمل علـــى نشر التوعية بالاوقاف وتشجيع وتيسير اقامة الاوقاف الجديدة لاغراض البر التي تعمل الصناديق على تحقيقها.

واخـــيراً فانه يتضح من اغراض الصناديق الوقفية المتعددة ان من اهم اهداف انشـــائها ربط النشاط الوقفي في الامة بالاهداف التنموية والثقافية العامة وتفعيل التكامل المتبادل بين الوقف والجهات الاخرى الحكومية والشعبية باتجاه تحقيق تلك الاهداف.

استثمار الاموال الموقوفة بعد نشأة الامانة العامة للاوقاف:

حـــددت الامانـــة اهداف التطوير المنشود على اساس العودة بالوقف الى دوره الـــرائد فـــي خدمة المجتمع وتنميته تنمية فاعلة بما يسهم في دفع مسيرة التقدم وكذلك لاعـــادة دوره المجـــيد فـــي صياغة الحضارة الاسلامية، وبعثها من جديد في مختلف النواحـــي الثقافـــية والاجتماعـــية والاقتصادية في حركة رشيدة من خلال مشروعات متكاملة يشعر معها الناس بتواجد حقيقي لتلك المؤسسة الاسلامية التنموية الرائدة وهو مـــا يتطلب استثماراً نشطاً للموارد المتعددة كل ذلك في ظل الاحكام الشرعية وتطبيقها العصر وما يناسبه من المقتضيات.

وترتيـــباً علـــى ما تقدم وضعت الامانة عدد من الاسس والمعايير التنموية في مجـــالات الاســـتثمار يتم على ضوئها الدخول في المشروعات الاستثمارية المعروضة علـــيها. وتقضـــي هـــذه المعايير في المقام الاول بان يكون للفرصة المطروحة جدوى اقتصـــادية مدروسة على نحو يؤدي الى تكوين قناعة مسبقة بايجابية قبولها، ويأتي ذلك عن طريق القيام بدراسة وتقييم المشروعات والعمليات المقدمة والتأكد الكامل من سلامة جدواهـــا الاقتصادية وهياكلها التمويلية طبقاً لتحليل اقتصادي ومالي سليم، مع الاعتماد علـــى دور الشـــركات والعاملين في المشروع وخبراتهم في مجالات الانشطة المختلفة

وكذلــك الالــتزام بــنمازج مختبرة من عقود التمويل والمشروعات التي تحفظ الحقوق لجمــيع اطــرافها في اطار تطبيقات الشريعة الاسلامية التي يتم اعتمادها من قبل هيئة شرعية مختصة بالامانة.

وقــد اشتملت التعاملات الاستثمارية للامانة على وجوه مختلفة ومتعددة كاسهم للمشــاركة فــي تأســيس الشــركات المســاهمة ذات الاغراض المتنوعة والصناديق الاســتثمارية التي تتكون اصولها من عقارات او معدات مؤجرة او مشروعات صناعية او تجاريــة او عمليات تجارة ببيوع المرابحة الاجلة بالاضافة الى المحافظ الاستثمارية للمــتاجرة بــالعملات المحلــية والاجنبــية وذلك بالتعاون مع المؤسسات والمصارف الاسلامية والشركات العالمية الموثوقة ووفق عقود شرعية مقبولة.

وعلى صعيد المجالات الاستثمارية الداخلية فان الامانة تولي اهتماماً كبيراً بمبدأ احتــياجات المجــتع تحقيقاً لغاياتها الكبرى وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمارات ذات الطبــيعة التــنموية والابعــاد الاجتماعية التي تحقق بجانب العائد المالي اهدافاً تنموية اجتماعية، وكذلك فهي تعطي الاولوية للمشاركة في المشاريع الرامية الى تشجيع القطاع الخــاص ليســاهم بــدور ملموس في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقتضيها ظروف المرحلة الراهنة.

وفــي مجــال الاســتثمار العقاري تحرص الامانة على تقييم ودراسة الجدوى الاقتصــادية للاعــيان الوقفــية على اختلاف انواعها بشكل دوري توصلاً الى الصيغ والــبدائل المتاحة والمناسبة لتطويرها او هدمها بغرض اعادة بنائها من جديد او بيعها للغــير اذا كانت غير مجدية اقتصادياً مع العمل على توسعة نطاق هذا المجال ليشتمل علــى مبانٍ حديثة لاغراض تجارية كالاسواق والمرافق الخدمية المختلفة بما يؤدي الى زيادة مردود العائد منها.

ونظــراً لمــا تمليه طبيعة التطور الحضاري والعمراني والتجاري من ضرورة تطويــر الصيغ الاستثمارية التي درج نظام الوقف على اتباعها لتعديل التركيبة الهيكلية للقطاعات المكونة لمحفظة الاوقاف الاستثمارية، وفي ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة والتــي تعطي مؤشرات متباينة لمراحل نمو مختلفة، نبعت الحاجة الى توفر استراتيجية واضحة لاستثمار الاموال الوقفية.

والاستراتيجية هنا تعني وضوح الرؤيا وتواجد التصور الطويل المدى للاهداف التــي تســعى الامانة الى تحقيقها من جهة وايضا توفر سياسة استثمارية توضح كيفية

تحقـيق هـذه الاهداف من جهة اخرى، كما انها تمثل بمبادئها الاساس الذي تستمد منه خطط العمل المتعاقبة اهدافها ووسائل تحقيقها.

والغايـة الاسـتراتيجية لاسـتثمار الموارد الوقفية هي المحافظة على الاصول الموقوفـة واسـتثمارها بما يتناسب والشريعة الاسلامية لتنميتها وفق سياسات مأمونة تجعلهـا بمنأى عن التعرض الى التقلبات الاقتصادية المحتملة وما قد يترتب عليها من آثـار تضخمية وذلك لتحقيق ايرادات مناسبة يتم الصرف من ريعها على المشروعات الوقفية وفقاً لشروط الواقفين.

واستناداً الى هذه الغاية تمثلت الاهداف العامة للاستراتيجية فيما يلي:

- اختـيار الفرص والصيغ الاستثمارية التي لا تتعرض مع اكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
- تعظيم القدرة على زيادة ريع الوقف.
- التأكيد على البعد الاجتماعي للمشروعات الوقفية.
- الاسهام في التأكيد على نجاح الصيغ الشرعية في النشاط الاقتصادي.

ولتطبيق مبادئ الاستراتيجية المنوه عنها في ادارة محفظة الاوقاف الاستثمارية وتشغيل ارصدة الاموال المتاحة على نحو يكفل تحقيق الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة المرتـبطة بهـذا العائد فقد حرصت الامانة على انتهاج مجموعة من السياسات العامة تحدد ما يجب ان تتبناه عملياً من خطوات في هذا الصدد، واشتملت هذه السياسات على ما يلي:

١. تحقـيق معدلات الربحية المناسبة من الفرص الاستثمارية وفق معدلات السـوق السـائدة مع ترتيب الاولوية للمشروعات ذات الابعاد التنموية الهادفة.
٢. تـنويع المـناطق المستثمر بها لتوزيع المخاطر الجغرافية والتقليل من الاثار السلبية المحتملة نتيجة تغير الظروف السياسية والاقتصادية.
٣. تـنويع عمـلات الموارد الوقفية المستثمرة للوصل الى توازن يقلل من تاثيرات تقلب اسعار صرف العملات على هذه الموارد.
٤. تـنويع القطاعـات الاقتصادية المستثمر بها لتقليل اثار تغير المعطيات الاقتصادية على الموارد الوقفية.

٥. تـنويع الاصـول الاستثمارية واجالها بين سائلة وشبه سائلة ومتوسطة وطويلة الاجل لتغطية اوجه الصرف المطلوبة.
٦. التركـيز في الاستثمار على الفرص التي تولد عائد دوري على المدي القصير وعائد رأسمالي على المدى الطويل لمواجهة احتياجات قطاعات الامانة الاخرى من السيولة النقدية.

وحيـث ان تحلـيل مخاطر تطورات اسعار الصرف ومجالات التوظيف يشكل الخلفية الاساسية للتصور المقترح لاستثمار اموال الوقف وذلك للتغيرات الجوهرية التي قد تطرأ على اقتصاد العالمي والمحلي في المستقبل والتي يكون لها انعكاسات قوية على الاسـواق المالـية والنقدية وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة على سياسات اختيار الفرص الاستثمارية بالاضافة الى تأثيره على توزيع المخاطر بين العملات المختلفة وهو أمر فـي غاية الاهمية بالنسبة للقرارات الاستثمارية فقد وضعت الامانة عدداً من الضوابط يـتم الالـتزام بها في ممارسة مختلف العمليات الاستثمارية وتشغيل الارصدة المتاحة لتحقيق عوائد مجزية ومجابهة المخاطر المحتملة نتيجة تغير المعطيات الاقتصادية.

وقـد تمثلت هذه الضوابط في نسب مئوية محددة يجب الالتزام بها كسقف اعلى فـي توزيع رؤوس الاموال المتاحة على عدة ادوات استثمارية "القطاعات الاستثمارية" والعملات المستثمر بها ومناطق متنوعة لتحقيق جانب من الضمان المتوفر على الودائع بالعملـة وتوزيـع الخطر الجغرافي تحسباً لتقلبات اسعار الصرف والتغيرات السياسية والاقتصـادية المحتملة وضمان الوفاء بالتزامات السيولة في التوقيتات المطلوبة حسب الخطة الموضوعة.

تجربة الامانةفي استثمار وتنمية الموارد:

هـناك الكثير من الانجازات التي حققتها الجهود الانمائية في الاتجاه نحو تعديل خصـائص البـناء الاقتصادي للاموال الوقفية المستثمرة ومن اهمها التنويع الذي حدث داخل قطاعات الاستثمار والاصول الداخلة في الصندوق او المحفظة الاستثمارية ويجدر بالذكـر ان مشـروع الخطة الحالية للامانة قد تضمن العديد من السياسات الرامية الى تحقيق الاهداف المرجوة بمراعاة معطيات الوضع الراهن وبما يسمح بحرية الحركة في الاتجـاه نحو بلوغ الغايات المنشودة على مراحل زمنية بحيث يتم في كل مرحلة منها اعطاء الاولوية لبعض الاهداف من اجل زيادة القدرة في النهاية على تحقيقها جميعا.

وفي تقييمنا للجهود الانمائية في مجال استثمار اموال الاوقاف منذ انشاء الامانة وحـــتى الان يلاحـــظ وجـــود العديـــد من التطورات والمستجدات التي تبرز منها عدة انجـــازات استطاع قطاع الاستثمار تحقيقها في وقت قياسي رغم الظروف التي واجهته ابـــان فـــترة اعادة ترتيب اوضاع المحفظة الاستثمارية للاوقاف وتبني الامانة لعدد من المشـــاريع الانمائـــية ذات الطابع الاجتماعي والمشاريع الانشائية التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة، ومن اهم هذه الانجازات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١) في المجال العقاري:

- المبادرة في تأسيس شركة ادارة الاملاك العقارية بالتعاون مع بعـــض الجهـــات الاخرى وتوليتها ادارة كافة المسائل المتعلقة بالعقارات الوقفية بما في ذلك الصيانة اللازمة بالكفاءة والخبرة اللازمتيـــن وفقـــاً للمعايـــير الاداريـــة والـــنظم والممارسات الاقتصادية والمالية المطلوبة الامر الذي اسهم في تطوير نظم ادارة المحفظة العقارية وتحقيق الرقي المنشود لها.
- حصـــر كافـــة العـــيان العقارية التي تعطلت منفعتها او تدنت ايراداتها واعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة لكل منها وتحديد ما يحتاج منها الى ازالة بنيانه القديم واعادة بنائه من جديد او بـــيعه للغـــير واختيار الاسلوب الامثل لتنميته وذلك في اطار خطـــة تطوير خمسية اشتملت على جميع العقارات التي يمكن مـــن خلالها تحقيق اوجه الاستثمار التي تولد اكبر عائد مالي ممكن استناداً على عدة معايير يأتي في مقدمتها الوضع الراهن للعقار ومواقعه ونسبة البناء المسموح بها في حالة اعادة بنائه وفقـــاً للـــنظم الســـارية ومستوى الايجارات السائدة بالعقارات المماثلـــة والكائـــنة بنفس المنطقة والتكلفة التقديرية للمشروع المقـــترح بخصوصـــه ومقدار المدخلات المتوقعة وقد شرعت الامانة في تنفيذ هذه الخطة في حدود الامكانات المالية المتاحة ووفق خطوات عمل متوالية وبرنامج زمني يحدد اولياتها لكي يـــتفق التنفيذ الفعلي مع الخطة الموضوعة ويتطابق معها من

حيـــث التوقيــت والميزانية التقديرية لكل مشروع وصولاً الى الغايات المستهدفة من ورائها.

وحيـــث ان دراسة مجالات التوظيف المالي في مشاريع الخطة الانشائية سابقة الذكر كانت ترتكز وبشكل كلي في غرضها على واردات الامانة الخاصة من ممتلكاتها وعـــائدات الاعيان المؤجرة منها لكون الامانة تعتمد على انفاق ايراداتها الذاتية لتغطية جمـــيع نفقـــات اعمـــال الصيانة والترميم الالزمة للعقارات الوقفية وتكاليف مشاريعها الرأســـمالية بمـــا فـــيها المشاريع الانمائية موضوع الخطة فقد نظرت الامانة في صيغ الـــبدائل المناســـبة التـــي يمكن اتباعها لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ عمليات الاستثمار العقـــاري التي يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من خلالها وتقدر تكاليفها بمبالغ مرتفعة حـــتى تتمكـــن الامانة من تغطية جميع مجالات انشطتها المختلفة دون ان تجد نفسها مفـــتقرة الى عنصر السيولة وقد نتج عن ذلك ايجاد صيغة للتعاون المشترك بين الامانة والبـــنك الاسلامي للتنمية سيتم بمقتضاها تنفيذ بعض من مشروعات الخطة حيث سيقوم البـــنك من خلالها بتقديم التمويل اللازم لبناء بعض المشاريع العقارية الضخمة على ان يعاد استيفائه من الدخل المتوقع على اقساط دورية تتناسب مع حجم التكلفة الكلية للبناء مـــع مـــراعاة اضـــافة هامش ربحي مناسب يحصل عليه البنك باعتباره ممولاً للعقار المشيد.

ومن المعلوم ان مشاريع هذه الخطة سيكون لها الاثر الواضح في تحقيق اهداف حـــيوية مـــن اهمهـــا الارتقـــاء بمعدلات دخل الاوقاف وتقوية المركز المالي للامانة والاســـتفادة من نظم البناء السارية عن طريق التوسع الرأسي في البناء وفقاً لتصميمات معماريـــة ذات شـــكل جمالـــي يسهم في ابراز .) ممتلكات الامانة كاحد المعالم المعمارية المتميزة داخل الكويت.

٢) في مجال الاستثمارات المالي:

- الاستثمارات المباشرة "طويلة الاجل":

حرصـــت الامانة على توجيه انشطتها في مجال الاستثمارات المباشرة وفقاً لما تتطلـــبه مقتضـــيات المـــرحلة المقـــبلة، وفي هذا الاطار ساهمت في تأسيس عدد من الشـــركات العاملـــة في مجالات متنوعة من الانشطة تختص احداهما بالعمل في مجال الاســـتثمار البشـــري والتدريـــب وتشـــمل اغراضها تأسيس المؤسسات التعليمية غير الحكومية وتقديم الخدمات الاستثمارية في المجالات الادارية والصناعية والاستراتيجية

والمالـــية ودراســـات الجـــدوى الاقتصـــادية وكذلك عقداغر الدوراتواصدار الدوريات والـــبرامج التدريبية وتنظيم المؤتمرات وشركة اخرى تهدف اغراضها الى القيام بكافة المعاملات المالية الاستثمارية ذات الالتزام الشرعي وتوظيف رؤوس الاموال في جميع اوجـــه الاستثمار محلياً وعالمياً سواء في القطاعات العقارية والصناعية او غيرها من القطاعـــت والاقتصـــادية الاخرى بالاضافة الى الشركة العاملة في حقل ادارة الاملاك العقاريـــة، كما قامت بالمساهمة في تأسيس شركة تنصب اغراضها الاساسية في القيام بكافـــة عملـــيات الاستثمار والتمويل والادارة لمشاريع التخصصي سعياً الى المشاركة بدور ملموس في مجالات التنمية الوطنية والمشاركة في تحقيق توجهات الدولة الرامية نحـــو تحويل ملكيتها للشركات والانشطة الى ادارة القطاع الخاص لما لتلك السياسة من اثر ايجابي في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وانعاشه.

- **الاستثمارات المالية:**

ســـعت الامانـــة في سبيل تنمية الموارد الوقفية الى توظيف ما يتوافر لديها من سيولة نقدية في توظيفات مدرة للايرادات بما يسهم في تنويع اوجه ومجالات هذا النشاط وتوســـيع نطاقـــه عبر منافذ استثمارية تتوافق مكوناتها مع متطلبات الشريعة الاسلامية وتتمـــيز بالربحـــية والضـــمان أخذاً بالاعتبار توفر الجوانب الفنية مثل توزيع الخطر الجغرافي وتواؤم الفترات المحددة للتسييل مع متطلبات الخطة الموضوعة، وقد استلمت تعاملاتها في مجال الاستثمارات المالي على وجوه مختلفة حيث ساهمت في تاسيس عدد من الصناديق الاستثمارية متوسطة وطويلة الاجل والتي تتكون اصولها من عقارات او معـــدات مؤجـــرة او مشاريع صناعية او تجارية والمحافظ الاستثمارية متوسطة الاجل للايجـــار بالعملات المحلية والاجنبية والاسهم المتداولة في الاسواق العالمية، بالاضافة الى عمليات الاستثمار النقدي لفترات قصيرة الاجل والممثلة في بيوع المرابحة التي تتم بالـــتعاون مع عدة جهات محلية وخارجية والودائع الاستثمارية في البنوك والمؤسسات المالية تعمل وفق الاحكام الشرعية.

- **في مجال ادارة الاستثمارات"اموال" الغير:**

نظـــراً لان الامانـــة لديها جهاز متخصص في ادارة الاستثمارات على اختلاف صـــورها ونوعياتها ممثل في مكتب استثمار وتنمية الموارد الوقفية وهذا المكتب يضم نخـــبة مخـــتارة مـــن الكفـــاءات الوطنـــية المقتدرة من ذوي الخبرة في مزاولة العمل الاستثماري وتنفيذاً لتوجهات السيد/ وزير الاوقاف والشئون الاسلامية فقد تولت الامانة

مســئولية ادارة المحفظة الاستثمارية لبيت الزكاة باعتبار ان الجهتين تخضعان لاشرافه ومن شأن ذلك تقليل تكاليف الادارة وتجنب تكرار انشاء اجهزة تقوم بوظيفة واحدة.

وقــد اعطــت الامانة عناية خاصة لعمليات ادارة هذه المحفظة ولازالت تلعب دورا مهما بصفتها مديراً لاصولها وتقوم باعداد دراسة لاهم التطورات الخاصة بمستقبل المحفظــة بعــد انقضاء العام العملي الاول لادارتها وسوف ينعكس مردود ذلك ايجابياً وبشــكل مباشــر علــى ارقام مدخلات الامانة خلال العام المالي القادم لتنوع مصادر الدخل حيث لم يعد استثمار رأس مال الاوقاف هو المصدر الوحيد للايراد،ولا يجب ان نغفل في هذا المقام الدعاية الطيبة التي حققتها هذه العملية للامانة والتي تعد ربحاً "اجلاً" يضاف الى رصيد ارباحها.

٣) في مجال الاتصالات الخارجية والتعاون مع المؤسسات العالمية:

ممــا لا شــك فيه ان التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوقفية في كافة المواقع والميادين اصبح ضرورة حضارية يصعب تجاهلها او التردد في الاخذ بها لتمكينها من الــنهوض بالاعباء المتزايدة والقيام بمشروعات كبيرة ومشتركة تكسبها المكانة الدولية، وقد تبنت الامانة برنامجاً مدروساً ومتنوعاً فى ميدان الاتصالات الخارجية بالمؤسسات الوقفــية العالمــية وحرصــت علــى المشاركة فى المؤتمرات العالمية التى تقيمها تلك المؤسسات للتأكيد على البعد الاسلامى للهوية الكويتية وابراز النشاط الخيرى الذى يقوم به الشعب الكويتى والسعى الى ايجاد اساليب جديدة متطورة لتقديم مختلف اشكال الدعم تكون موجهة مباشرة لخدمة قضايا الكويت، ولقد اسفرت تجربة الامانة خلال السنوات القليلة الماضية عن تحديد دقيق لمسئوليات التنسيق بالنسبة للمؤسسات الوقفية والخيرية العالمــية كما كشفت عن ضرورة التوجه الى انشاء شركات استثمارية او مكاتب تابعة لهــا علــى نمــط ما يتم انشاؤه منها في العديد من الدول من قبل كبريات المؤسسات الخــيرية حيث ستقوم هذه المكاتب بتنسيق العمل في مناطقها وفق خطة موحدة وتمويل مشترك ضمن اطار التنسيق الشامل الذي تحدده الامانة وهذا العمل وان كان في بدايته الا انه ارسى قواعد سليمة لعملية التنسيق.

التوجهات المستقبلية للاستثمارات الوقفية:

وعلى صعيد تقديم تصورات بتوجهات ضرورية من شأنها زيادة فاعلية السياسة المالية، فان هذه التصورات يمكن ايجازها على النحو التالي:

١. البحث عن فرص استثمار جديدة لتوظيف ما يتوافر من موارد متاحة في توظيفات مدراء للايرادات.
٢. توفير صيغ الاستثمار المناسبة وفقاً لمعطيات الحياة المعاصرة لتحقيق الترابط بين الوقف والعمليات الاقتصادية الحديثة ودراسة سبل تطوير هذه الانماط الاقتصادية وتوظيفها لخدمة الوقف دون خروج عن الاصول الشرعية.
٣. الاسهام في تنمية الاقتصاد الاسلامي بتمويل مشاريع منتجة في بعض الدول الاسلامية واستثمارها لمصلحة المساهمين والدول ذات العلاقة لترسيخ تعاون قوى ونشاط بين الدول الاسلامية لرفع مستواها الاقتصادي.
٤. تعزيز العلاقات والسعي الى فتح آفاق جديدة للتعاون مع المؤسسات المالية الاسلامية على الصعيدين المحلي والدولي عن طريق اقامة مشاريع تخدم الصالح المشترك.

الخلاصة:

لم تعتمد التجربة الكويتية في الاستثمار في مجال واحد هو الاستثمار العقاري بل ولجت مجالات اخرى كالاستثمارات المباشرة طويلة الاجل – الاستثمارات المالية والتعاون مع المؤسسات العالمية.

ويرى الباحث ان المشكلة التي تواجهة الوقف الخيري الاسلامي في الدولة الاسلامية عامة والسودان خاصة هو اقتصارهم على الاستثمار العقاري باستثناء مساهمات محدودة في بعض المشروعات، وقد ادى ذلك الوضع الى تلاشي الدور التنموي الاقتصادي، فضلاً عن تعرضه لمخاطر تقلبات اسعار العقارات.

المبحث الثالث
نماذج الصناديق والمشاريع الوقفية

تمهيد:

يتناول هذا المبحث نماذج الصناديق والمشاريع الوقفية بالتفصيل من خلال:

رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة

الصندوق القومي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة:

التعريف: تعتبر رعاية المعاقين من اعمال الخير ذات الطبع الانساني التي اصبحت في العصر الحديث مجال اهتمام العالم وعنايته والذي تركزت جهوده في تأهيلهم والتخفيف من معاناتهم والعمل على اندماجهم في المجتمع والحياة العامة ورعايتهم وعليه انشئ الصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة لخدمة تلك الاغراض الانسانية وليكون اداة الامانة العامة للاوقاف للوصل لتلك الشريحة في المجتمع.

مشروع التدخل المبكر لاطفال المعاقين:

هو مشروع تعليمي للتدخل المبكر لتثقيف اولياء امور الاطفال المعاين منذ الميلاد وحتى سن ٩ سنوات، ويقوم المشروع بتدريب اولياء الامور على كيفية تعليم اطفالهم والتعامل معهم مما يؤهل الاسرة لتصبح المدرسة الحقيقة للطفل المعاق، ويتم التدريب في المنزل عن طريق مدربات يقمن بزيارات منزلية اسبوعية لتدريب الطفل والام، كما يمكن ان يتم التدريب في المراكز المتخصصة على ان تتابع الام برنامج الطفل في المنزل.

مركز الرعاية المنزلية المتنقلة للمسنين:

هو عبارة عن توفير جهاز فني متخصص يقوم بتقديم كافة الخدمات والبرامج والانشطة لكبار السن في منازلهم بواسطة اسرهم، وذلك من منطلق ان تواجد المسن في بيئته الطبيعية مع اسرته وبين ابنائه واحفاده يحقق حياة نفسية افضل ويقوي من ترابط الاسرة تطبيقاً لتعاليم ديننا الحنيف وتقاليدنا العربية والاسلامية.

ورشة تصوير وطباعة وتغليف للمعاقين:

الاستفادة من قدرات الانسان المعاق سواء كانت تلك القدرات ذهنية او جسدية هي الاساس الذي قام عليه هذا المشروع، وذلك بتدريب المعاقين – من متدربي "مركز

الممجتمع والعالم الاسلامي الى الثقافة العامة والاسلامية بشكل خاص.

التأهـيل المهنـي للمعاقيـن" التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل – على الطباعة والتصـوير لتشـغيلهم وتسويق منتجاتهم حتى يتم تمويل المشروع ذاتياً في المستقبل، ولتشغيلهم – بعد تأهيلهم – في الوزارات والمؤسسات المختلفة.

ورشة الطباعة الحريرية للمعاقين:

تقـوم فكـرة المشروع على التأهيل المهني للمعاقين، لتشغيلهم في اعمال مفيدة ذات عائد، ويركز المشروع على انشاء ورشة للطباعة الحريرية لتدريب وتوفير فرص العمل للمعاقين مما يساعد على تطوير نظرة المجتمع لهم كفئة منتجة وليست عالة على احد.

يعتبر المشروع تجربة جديدة حيث لم يسبق ان قامت أي جهة مختصة بالمعاقين بادخال هذا المجال ضمن انشطتها او برمجتها.

مركز الكويت للتوحد

هـو مركـز تربوي تعليمي اجتماعي للاطفال المصابين باعاقة التوحد، ويقدم المركز الدراسات والبحوث في مجال التوحد وما يتصل به، كما يستقبل الاطفال ويدرب الاسـرة علـى التعامل مع طفلها التوحدي ويتم التسجيل في المركز بعد اخضاع الطفل لجميع الاجراءات وفقاً للرسوم التالية:

نشر الثقافة الاسلامية

الصندوق الوقفي للثقافة والفكر:

هـو احد الصناديق الوقفية التي انشأتها الامانة العامة للاوقاف في دولة الكويت بالقرار الوزاري رقم (١/١٩٩٥) للقيام بالانشطة التنموية في المجالات الفكرية والثقافية ولكـي يسـاهمفي اثراء الحركة الثقافية في الكويت وهو بذلك يؤمن قسطاً من حاجة

دار الخط العربي والزخرفة الاسلامية:

تسـتهدف الـدار كل من تتوافر فيهم ملامح الموهبة الفنية والمهتمين بفن الخط العربي والزخرفة الاسلامية لابراز تراثنا الاسلامي والاهتمام بالخط القرآني ومنتجات دار الخط العربي:

١. مجموعة من الخطاطين والمزخرفين.
٢. معارض تحتوي على لوحات (للخط العربي والزخرفة الاسلامية).

٣. تقديـــم دورات يســـتخدم فـــيها مـــنهجاً نظرياً عن فن الخط العربي والزخرفة الاسلامية.

٤. عقد جلسات تدريبية وتطويرية للموهوبين في هذا الجانب.

٥. نشر الفكر الاسلامي ومفاهيمه عن طريق الخط العربي.

بنك المعلومات الاسلامية:

وهـــو مـــن المشاريع التي تعتمد فكرتها على الاستفادة من تقنية الاتصال الهاتفي، يحصل المستفيد على ما يطلبه من معلومات في شتى العلوم الاسلامية عن طريق دليل يوزع على الجمهور يحتوى على عناوين المعلومات الموجودة في البنك مصنفة حسب نوعهـــا ولكل منها رمز، وبهذا يستطيع المستفيد اختيار المعلومات المطلوبة من الدليل والاتصـــال ببـــنك المعلومات عن طريق الهاتف ثم طلب رمز المعلومة الموجودة في الدلـــيل ليحصـــل على شرح موجز للمعلومة مدته ثلاثة دقائق، وسيتم انجاز معلومات اسلامية في العديد من المجالات.

العقـــيدة الاســـلامية – اصول الفقه – اسماء الله الحسنى – قصص الانبياء – علـــوم القـــرآن – التاريخ الاسلامي – علوم الحديث – تراجم اعلام المسلمين– الفقه الاســـلامي – الآداب والاخـــلاق – الوقـــف تاريخاً وشرعاً – الرقائق – الاقتصاد في الاسلام – الاذكاء والادعية.

قاعدة البيانات الفقهية:

المشروع عبارة عن تصميم انتاج اسطوانات ضوئية ممغنطة (CD/ ROM) وتحتوي على قاعدة المعلومات ومحملة بحوالى ١٠٠ كتاب من مصادر الفقه المختلفة وذلك لخدمـــة العلـــوم الشرعية والباحثين والمهتمين بدراسة الفقه الاسلامي، حيث ستوفر الوقت والجهد وتمكن من الحصول على أي معلومات فقهية خلال ثوان.

دعم العلم والمبدعين

الصندوق الوقفي للتنمية العلمية:

هـــو احـــد الصـــناديق الوقفية التابعة للامانة العامة للاوقاف ويختص بمجالات التنمية العلمية بدولة الكويت.

المجمع العلمي:

يشـتمل علـى عدة مجالات ونشاطات علمية تتفق واهتمامات المجتمع الكويتي وهـي: علوم الطيران – علوم البحار –علوم الاحياء –علوم الفيزياء – ويتيح الفرصة لممارسـة جمـيع النشـاطات العامـة العلمية والثقافية ويتيح الفرصة لممارسة جميع النشـاطات العامة العلمية والثقافية والاكاديمية، والخاصة بالمجالات السابقة ويتميز هذا المشـروع بالشـمولية كمـا انه يساعد على تلبية احتياجات التنمية في اعداد الكوادر المدربـة، ويعمـل علـى ملاحقة التطورات العلمية وتطبقاتها واساليبها التقنية في عدة مجـالات علمـية بما يساعد على تدعيم الموقف العلمي وتطويره في المجتمع الكويتي، ويسـاعد على توثيق العلاقات الاجتماعية بين منتسبيه كما يمكن ان يصبح هذا المجمع ملتقى للمؤتمرات والندوات والمؤتمرات الخاصة بعلوم الفلك وكذلك فتح مجال التعاون مع المراكز المماثلة خليجياً ودولياً.

وسيتم التعاون بين دولة الكويت وجمهورية فرنسا هذا المرصد مع منطقة الوفرة بدولة الكويت.

المعرض العلمي المتنقل:

هـذا المشـروع يعد جديداً من نوعه ويسهم بدور مهم من خلال الاطلاع على مظاهر تطور العلوم ومعطياتها من المخترعات، والتعرف على تطبيقاتها باسلوب علمي مناسـب وهـو عبارة عن سيارات خاصة تكون كمعرض علمي متنقل وتكون مجهزة بكافة الادوات والمواد والاجهزة واللوحات اللازمة للعرض وقادرة على التنقل من مكان الـى مكان آخر دون ان تتأثر المعروضات او تتلف، ويحتوى المشروع على معرض العلوم الفيزيائية – العلوم الكيميائية – علوم الاحياء والزراعة.

مشروع الحقائب التعليمية:

ان الحقائـب العلمية عبارة عن مجموعة من الوسائط ذات نظام محكم يسـاعد المتعلميـن على تحقيق مجموعة من الاهداف التربوية المطلوبة وفق قدراتهم وحاجاتهم واهتماماتهم.

بمعـنى آخـر تمثل هذه الحقائب التعليمية مختبرات علمية مصغرة متكاملة يتم بواسـطتها اجراء التجارب العلمية لمادة العلوم في مدارس وزارة التربية والتي تساعد علـى اكسـاب المتعلميـن من الطلاب الخبرات والمهارات التي تساعدهم على الفهم والنبوغ.

تمويل مكتبات ومختبرات واجهزة حاسب آلي:

تـــتقدم العديـــد مـــن المـــدارس والهيئات والجامعات بطلبات لتزويدها بمعدات ومختبرات لغوية واجهزة حاسب آلي وقد اعتادت الامانة العامة للاوقاف على تقديم ما تحتاجه تلك المؤسسات من دعم مادي ومعنوي لتحقيق اهدافها المرجوة في مجال تنمية العلوم وتطويرها وبما يحقق منفعة للمجتمع الكويتي.

اهتمام خاص بتماسك المجتمع والترابط الاسري

الصندوق الوقفي لرعاية الاسرة:

الصـــندوق الوقفـــي لـــرعاية الاسرة احد الصناديق التي انشأتها الامانة العامة للاوقاف في دولة الكويت. وقد انشيء هذا الصندوق بالقرار الوزاري رقم (١٩٩٥/٦) تحقيقاً لأهداف سامية في احياء سنة الوقف وتطوير مجالات صرف ريعه وتفعيل دوره داخل المجتمع الكويتي.

وقـــد كـــان انشـــاء الامانة العامة للاوقاف صندوقاً وقفياً خاصة لرعاية الاسرة خطـــوة موفقـــة فـــي سبيل رعاية الاسرة وتقويمها ودعم نجاحها بالمساندة الاجتماعية الخـــيرية والمســـاعدة على تخطي الصعاب والعقبات الاجتماعية والرقي بالمجتمع الى افضل المستويات.

مشروع "من كسب يدي"

يقوم المشروع على ايجاد فرص عمل يدوية للنساء اللاتي تتقاضين المساعدات المالية من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، بهدف تعديل اوضاعهن المالية من خلال تهيـــئة الفئات المستهدفة لكسب الخبرة الكافية القادرة على العمل في المشاغل والمراكز الـــيدوية، كما سيعمل المشروع على تسويق منتجاته على المؤسسات الحكومية والاهلية والافـــراد وفي البداية سوف يقتصر تنفيذ المشروع على نشاطين هما:الخياطة والطهي، املاً في ان تتاح الفرصة للانفتاح على انشطة مستقبلية اخرى.

بيت السعادة الوقفي:

يهتم بيت السعادة بتوعية المتزوجين الجدد ومتابعتهم وتثقيفهم اجتماعيا وذلك من مـــنطلق "الوقاية خير من العلاج" فيعمل المشروع على وقاية المتزوجين الجدد ليجنبهم الوقوع في العديد من المشاكل الاسرية.

وهــذا المشروع يختلف عن مشاريع اخرى اهتمت بكيفية توفير العلاج الحديثة لتجنب الوقوع في المشكلة ولبيت السعادة عدة منتجات:

- منتجات سمعية "كاسيت" وبصرية "فيديو".
- مطبوعات: كتيبات – دليل وغير ذلك.
- دورات علمية وبرامج تثقيفية وندوات توعية.
- حملات بريدية "بروشورز بشكل دوري".

الخط الاجتماعي الساخن.

يقــوم المشـــروع على تقديم الاستشارات حول المشكلات النفسية والاجتماعية والتربوية التي تعاني منها الاسر، وذلك عبر الهاتف ويأتي ذلك بتخصيص وتأهيل عدد من الاختصاصيين في هذا المجال للقيام بهذا الدور والمشروع يعد خدمة اجتماعية بدأت في الانتشار عالمياً كوسيلة عصرية وسهلة لحل المشاكل الاجتماعية.

حملات التوعية الاسرية:

القيام بحملات اعلامية هي اساس فكرة المشروع، حيث تستغرق الحملة الواحدة فــترة شـــهرين الى ثلاثة شهور وذلك على مدار السنة، تشمل الحملة على مطبوعات تثقيفــية واعلانات تلفزيونية توجيهية وبرامج "البرنامج التلفزيوني" دون اغفال الوسائل المتاحة الاخرى كالاذاعة والصحافة والمساهمةفي ايجاد الحلول الناجحة لها.

البرامج التأهيلية لاسر القصر:

الظروف النفسية والاجتماعية غير المستقرة التي قد يتعرض لها القاصر نتيجة لفقــدان احــد والديه او كليهما هي اساس فكرة المشروع والقائم على اخضاع القاصرة وولـــى امـــره لبرنامج تربوي ونفسي واجتماعي وذلك بهدف تأهيل جميع افراد الاسرة للقـــيام بدورهـــم المطلـــوب واللقاءات الشخصية وغير ذلك مما يعين على تأهيل افراد الاسرة للقيام بواجبهم نحو المجتمع.

والشريحة المستهدفة هي:

١. القصر من سن ٦ سنوات حتى ١٢ سنة.
٢. اولياء امور القصر.

البرنامج التلفزيوني "الرأي لكم"

هو برنامج تلفزيوني جماهيري يناقش قضايا الاسرة المختلفة والعلاقات المتبادلة بين افرادها وغرس المفاهيم اللازمة النابعة من ديننا الاسامي الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا الاصلية ويتكون من ثلاثة عشرة حلقة.

مشروع حضانات الاطفال:

توفير الرعاية المناسبة للطفل من سنة الى ان يبلغ اربع سنوات في مكان مناسب فـي اوقـات الـدوام الرسـمية الفترة الصباحية تقدم للطفل خلال تواجده في الحضانة مجموعـة مـن الـبرامج الهامـة التي تتناسب وسن الطفل ويسعى المشروع الى دعم الحضانات القائمة حالياً على امل توسيع المشروع في المرحلة القادمة لاقامة حضانات اخرى في محافظات اخرى.

خدمة جليلة لكتاب الله وحفظته

الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه:

مؤسسة حكومية بجهود اهلية تضم الفنيين والمهنيين في مجالات خدمة كتاب الله عـز وجـل. مـن حفـظ او تلاوة او علوم للقرآن الكريم وتقوم بالتنسيق في اعمالها وانشـطتها مع الجهات المماثلة ذات التجارب المتميزة في هذا المجال سعياً نحو تحقيق رسالة واهداف الصندوق.

المراكز النسائية لحفظ القرآن الكريم:

لـتأخذ المـرأة المسلمة قدراً وافياً من كتاب الله تقيم عليه حياتها ويكون اساس العلاقـ بينها وبين ربها، ولتجعل منه دستوراً لها في عملها وسلوكها وبيتها فتنال بذلك رضا الله ورضا الناس وسعادة الدنيا والآخرة، أنشأت هذه المراكز وتم تخصيص عشرة مواقع موزعة جغرافياً بحيث يوجد في كل محافظة مركزين.

مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده:

بـرعاية كـريمة من سمو امير البلاد يتم تنظيم مسابقة سنوية كبرى على مستوى الكويت ترصد لها جوائز قيمة وتشارك في ادارتها جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية والشـعبية ذات العلاقة ، جوائز المسابقة (٩٦) ألف دينار توزع على عدد (٣٢) فائزاً مناصفة بين الرجال والنساء تنقسم المسابقة الى فرعين رئيسيين هما:

١. المسابقة العامة.

٢. مسابقة النشئ والشباب.

حلقات تحفيظ القرآن الكريم في المساجد:

اشاعة حب كتاب الله وبيوته، واكتشاف النابغين من طلبة حفظ القرآن الكريم من اهم الاهداف التي تسعى حلقات تحفيظ القرآن الكريم لتحقيقها ولتنشيط المنافسة بين هذه الحلقـــات يتم تخصيص مسابقة عامة، وقد تتطور هذه الحلقات لتصل الى منح دراسية للبارزين ممن اتموا حفظ القرآن الكريم.

المحافظة على البيئة

الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة:

يعتــبر الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة من الصناديق الحيوية والهامة من بين مجموعة "صناديق الخير" نظراً لتقديمه خدمات للانسان وللبيئة من حوله.

وتـــدور اهــتمامات الصـــندوق حول قضايا المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والمساهمة في توفير الحلول المناسبة للمشاكل التي تنجم عن التلوث وغير ذلك من الامور التي تساعد على حماية البيئة الكويتية.

مشروع الحديقة النباتية:

المشـــروع عبارة عن انشاء حديقة نباتية بهدف استعمالها من الناحيتين العلمية والترفيه لجمهور المواطنين في الكويت.

مشروع شجرة لكل طالب:

تعــد فئة الطلبة والطالبات من اهم الفئات التي يجب التركيز عليها لنشر الوعي باهمــية المحافظة على البيئة (الارض، الهواء، الماء) لما لها من انعكاس ايجابي على بيئتنا في المستقبل وتقوم فكرة المشروع على اختيار عدد من المدارس وتخصيص لعدد مـــن الطلبة في كل مدرسة زرع ورعاية شجرة لكل منهم. الشرائح المستهدفة في هذا المشروع هم طلبة وطالبات المدارس في المراحل الدراسية المختلفة.

جائزة افظة على البيئة:

تنقسم هذه الجائزة الى نوعين:

١. جائـــزة التصـــميم البيئي: وتمنح هذه الجائزة للجهة التي تقوم بتصميم مشروع يراعي مختلف جوانب البيئة ويحافظ عليها.

٢. جائــزة الشخصــية البيئــية: وتمنح هذه الجائزة للشخص الذي ينجز عمل بيئي متمــيز ويهــدف الى حماية البيئة "اجراء دراسات او أبحاث علمية – حملات اعلامية وتثقيفية في مجال حماية البيئة".

وتشمل الجائزة بنوعيها على المراتب التالية:

- المرتــبة الاولــى: تــتكون من درع نخلة ذهبية وشهادة تقديرية بالاضافة الى ١٠٠٠ دينار كويتي.
- المرتــبة الثانية: تتكون من دره نخلة فضية وشهادة تقديرية بالاضافة الى ٥٠٠ دينار كويتي.
- المرتبة الثالثة: تتكون من درع نخلة نحاسية "برونزية" وشهادة تقديرية بالاضافة الى ٢٥٠ دينار كويتي.

رعاية صحة الانسان

الصــندوق الوقفــي للتنمــية الصــحية: جاءت فكرة الصندوق لتلبية اولويات احتــياجات الساحة الصحية الحالية، بدعم الجهود والانشطة والمؤسسات التي تعمل في المجــال الصحي دون ازدواج ونشر مفاهيم التنمية الصحية عن طريق حملات وطنية للتوعية الصحية ونشر العادات الصحية السليمة بين افراد المجتمع وذلك لخدمة الصحة والمجتمع.

الحملات الوطنية للتوعية بصحة الانسان:

درهم وقاية خير من قنطار علاج.

تقــوم هــذه الحملات بتوعية المواطنين بمختلف شرائحهم الاصحاء والمرضى علــى حد سواء والتأكيد على اهمية الوقاية والعلاج والتأهيل لافراد المجتمع من خلال سلســلة من الانشطة الموجهة عبر وسائل الاعلام المسموعة والمرئية لمختلف شرائح الجمهور وتشمل هذه الانشطة:

مطــبوعات ومســابقات – بــرامج اعلانية – ندوات ومحاضرات – ابحاث – لقــاءات وايــام مفتوحة للجمهور – ندوات تلفزيونية – لوحات ارشادية. وستخلق هذه الحمــلات آلية للتعامل مع العديد من الامراض في جوانب الوقاية من الاصابة، فعاليه العلاج، تحمل مسئولية المرض والعلاج بين كل شرائح المجتمع من اجل صحة الجميع.

مشروع تمويل المستشفيات والعيادات والمؤتمرات:

تعتبر الصحة حجر الزاوية في العملية التنموية لاي مجتمع، بل ان وفرة مستوى الخدمات الصحية تعتبر معيارا حضارياً لتقدم الامم فضلاً عن كونها متطلبا انسانيا. مـــن اساســيات الحــياة الكريمة ولذلك كان لزاماً دعم وتمويل الخدمات الطبية ومؤسســاتها وتلبية الحاجات الصحية الخاصة بكل شرائح المجتمع. وانطلاقاً من مبدأ مســاندة ودعــم انشطة المؤسسات الصحية فقد قامت بتمويل العديد من الابحاث الطبية (الحساســية فـــي الكويـــت، دراســـة المصافي) ودعم العديد من المؤتمرات والدورات التدريبية.

اقامة ورعاية بيوت الله والعاملين فيها:

الصندوق الوقفي لرعاية المساجد:

ويهدف الى توفير دور العبادة في كافة ارجاء دولة الكويت وتنشيط دورها الديني عــن طــريق المســاهمة في توفير الانشطة الدينية وتحقيق الرعاية المناسبة للخطباء والائمة والمؤذنين وتنشيط دورهم الاجتماعي.

مشروع احياء المساجد التراثية القديمة:

توجــد في الكويت مجموعة من المساجد التي تعود نشأتها الى عشرات السنين وبعضــها يــزيد علـــى المائتي عام، ولا شك انها مساجد هامة من الناحية الدينية ومن الناحــية التاريخية والتراثية، ولما كانت قد هدمت العديد من المساجد عند اعادة تنظيم الدولة الحديثة فكان لزاماً علينا المحافظة على ما تبقى من تلك المساجد.

مشروع هدم واعادة ابناء المساجد المؤقتة:

مع بداية ظهور بعض المناطق السكنية اقام الاهالي مساجداً مؤقتة لاقامة الصلاة فــيها وبعــد فترة من الزمن انتظمت العديد من تلك المناطق، كما تقادمت تلك المسجد المؤقــتة وفكــرة المشروع تقوم على هدم واعادة بناء ٥١ شبرة موزعة على مختلف مناطق الكويت وذلك بعد ان اصبحت معظم مناطق الكويت نموذجية التنظيم وذات كثافة سكانية.

مشروع العناية بالمساجد القائمة:

ظــل المســجد على امتداد التاريخ الاسلامي له مكانته وتقديره فتوافرت عناية المســلمين بـــه وبذل ما في وسعهم من الجهد والمال، ويأتي هذا المشروع ليهتم باقدس

الاماكن على هذه الارض الا وهي بيوت الله فيوجه عناية لتلك المساجد من حيث تشغيلها وصيانتها وتزويدها باحتياجاتها.

مشروع بناء المساجد الجديدة:

بناء المساجد الجديدة في مختلف المناطق السكنية وفقاً للمواقع المخططة لكل منطقة هي الفكرة الاساسية التي يقوم عليها المشروع حيث تفتقر بعض المناطق لهذه المساجد، ومن منطلق نشر الله وتيسير العبادة على المسلمين كان لزاماً اقامة هذا المشروع.

رعاية العاملين في بيوت الله:

لقد اولى ديننا الحنيف عناية خاصة بالعاملين في بيوت الله لتوفير الاستقرار لهم واعانتهم على مواجهة اعباء الحياة ليقبلوا على اداء عملهم الجليل بكل همة ونشاط ودون نواقص وعوائق ولهذا لا بد من تقديم عدد من الخدمات لهذه الشريحة الهامة، التي منها الامام والخطيب والمؤذن.

تلبية الحاجات المجتمعية في المناطق السكنية وتطويرها:

الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية:

هو اطار تتفاعل فيها الامكانات المتاحة في منطقة سكنية معينة وتنهض بمستوى الخدمات التي تؤدي فيها على ان تغطي حركة التنمية المجتمعية في ارجاء البلاد وبالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والاهلية العاملة في المنطقة.

مشاريع التنمية المجتمعية في المناطق السكنية:

تغطي حركة التنمية المجتمعية جميع مناطق الدولة حيث سيتم توفير لجنة وقفية لكل منطقة سكنية تفاعل فيها الامكانات المتاحة في منطقة سكنية معينة من اجل تنميتها والقيام بالمشروعات التي تغطي مختلف احتياجات سكانها وتنهض بمستوى الخدمات التي تؤدي فيها.

رعاية ذرية الواقف:

مشروع رعاية ذرية الواقف:

الوقف الذري هو الوقف الذي يقصد من خلاله البر والخير لذريته الموقوف عليهم فجعل الوقف الذري منعاً لاي تصرف من الذرية الموقوف عليها لبقاء العين

الموقوفــة ولاستمرارية ايرادها بما يحقق الفائدة لهم ولذريتهم لذا ان كثيراً من الاوقاف الذرية ينعم بخيرها ذرية الذرية منذ اكثر من مائة عام.

رعاية العمل الوقفي وتطويره

صندوق الامانة العامة للاوقاف

يعمــل الصــندوق علــى توفير دور الامانة العامة للاوقاف في تحقيق رسالتها بالاضافة الى توفير الدعم المالي والشعبي لاجهزة الامانة العامة للاوقاف وذلك لمواجهة الاحتياجات التي لا يتيسر تمويلها من الميزانية الحكومية المخصصة لوجود قيود مالية او لائحية تحول دون الصرف بهدف أداء الامانة العامة لدورها بافضل قدر ممكن.

رعاية الانشطة الهادفة للتعريف بالاسلام ونشره

مشروع(اسلام نت)

تقــوم فكــرة المشروع على بث منظم للمعلومات حول التعريف بالاسلام يخدم اغــراض الدعوة الى الدين الاسلامي بواسطة شبكة الانترنت العالمية في مختلف انحاء العالم والشرائح في هذا المشروع.

١. عمــلاء مســتفيدين مــن المشــروع "غــير المسلمين، مسلمين جدد، مسلمين متخصصين وباحثين".
٢. جهــات تقدم الدعم المادي للمشروع "مؤسسات حكومية، التجار سواء افراد او مؤسسات، المؤسسات الخيرية".

رعاية طالب العلم

مشروع "رعاية الطلبة المحتاجين":

تتــبلور فكرة المشروع في ايجاد تمويل ملائم لتقديم المساعدات بواسائل مناسبة للطلــبة المحتاجيــن في دولة الكويت، والتنسيق في هذا المجال بين جهود كافة الجهات الاهلية والرسمية ذات العلاقة بهدف توفير الرعاية المناسبة للطلبة المحتاجين واسرهم.

مشروع رعاية الطلبة المتفوقين:

تقــوم فكرة المشروع على رعاية الطلبة المتفوقين والغير قادرين مادياً، بحيث تــتاح لهم فرصة التعليم الجامعي والعالي التخصصي حسب مستوى الامكانات المتاحة للطالــب واسرته وذلك بدفع كل او جزء من الرسوم الدراسية وتحمل كل او جزء من مصاريف المعيشة والانتقال من الى مقر الدراسة في حالة الابتعاث الى الخارج.

الرعاية الشبابية السليمة:

المدي ة الكشفية:

تقام المدينة وفق احدث الاساليب في اقامة المدن وستخدم هذه المدينة جميع فئات الشباب كما ستكون مقراً لاستضافة الشباب من الخارج فضلاً عن توفير المقر المناسب لتنظـيم الـندوات والمؤتمـرات اكشفية المحلية والعربية والدولية والمشروع سيطور الحـركة الكشـفية في مجال الاشبال والكشافة القدامى والجوالة، وسيتفيد من المشروع الشـباب المنتسب للحركة الكشفية في كافة المؤسسات من وزارة التربية ، الهيئة العامة للشـباب والرياضـة، المعاقين، جامعة الكويت، النادي العلمي. ومن الانظمة الرئيسية داخل المدينة:

١. مواقع متفرقة للانشطة الكشفية موزعة بحسب مستويات السن والجنس.
٢. المرافق الرياضية وميدان للرماية والفروسية.
٣. المنطقة الزراعية ومنطقة التشجير.
٤. المسجد والمصليات والمكتبة والمسرح وقاعات الفنون التشكيلية ومشغل الحرف التقليدية.
٥. فـرع النادي العلمي – مركز تدريب الدفاع المدني – المركز الاعلامي للمدينة الكشفية وفرع الكويت لتأهيل المتطوعين.
٦. الحديقة العامة للمدينة.

رعاية الحرفي الكويتي:

برنامج دعم الحرفي الكويتي "تدريب ، اعلام، تسويق، تمويل"

اصـبحت الكويت في حاجة ماسة الى الاعتماد باكبر قدر ممكن من ابنائها في عملـية التنمـية وما يلزمها من قوى عاملة، لذا لا بد من حث الشباب وتشجيعهم بكافة الوسـائل الـى الانخـراط في العمل الحرفي مع تأهيلهم وتسليط الضوء على انشطتهم وتسويق منتجاتهم.

مشروع المـ طقة الحرفية:

هي منطقة تشتمل على انشطة حرفية وانتاجية متجانسة الخدمة كمجموعة ورش وكـراجات ومحطـات خدمية للسيارات او كمجموعة ورش انتاجية مثل ورش النجارة

والحـــدادة والالومنـــيوم من المجالات المتشابهة حيث يتم انشاء مجموعة من المناطق الحرفية في اماكن متفرقة.

مشروع القرية الحرفية التراثية:

هـــي مســـاحة تقام عليها انشطة حرفية فنية وانشطة تراثية ويتوفر فيها خدمات تســـاعد على نجاحها واستمرارها وهي منطقة مقفلة لا تدخلها السيارات ويكون بناؤها بتاصميم تراثية قديمة، مع توفير الخدمات الضرورية الحديثة.

رعاية الفقراء والمساكين

مشروع الاضاحي:

الاضاحي من المشاريع الخيرية الموسمية التي تنفذ كل عام خلال عيد الاضحى المـــبارك الى شراء وذبح الاضاحي في اول ايام العيد وتخزينها لدى شركات متخصصة ومن ثم توزيعها على الاسر والجهات المستحقة داخل الكويت.

مشروع افطار الصائم:

يقوم المشورع على توفير واعداد وجبات الافطار للفقراء والمحتاجين الصائمين فـــي شهر رمضان المبارك في عدد من مساجد الكويت موزعة على محافظات الدولة المختلفة.

مشروع كفالة الايتام:

بـــنى المجـــتمع الاسلامي على التراحم والتواصل، والوقف على رعاية اليتيم. المأكل والمبلس، والتعليم – من المشاريع الحيوية والاجتماعية الهامة، لما لهذه الفئة من اهمـــية في ديننا الحنيف، ولما اوصانا به الله عز وجل في قرآنه العظيم "فاما اليتيم فلا تقهر" الضحى "٨" فكانت كفالة اليتيم.

مشروع "رعاية الاسر المتعففة":

زرع الاســـلام فينا العزة والشرف والكبرياء، فكم من محتاج لا نعلم عنه شيء وكم من اسرة دل مظهرها على الكفالة وهي في امس الحاجة، فكأن واجبنا البحث عن المتعففين ورعايتهم وتقديم العون لهم.

مشروع العـ اية بالمحتاجين:

بنيـــت الاخـــوة في المجتمع الاسلامي على الاخوة في الله فديننا الذي آخي بين الغنـــي والفقـــير وخلق جسراً من التراحم والتعاون بين ذلك الذي حباه الله من خيراته

ونعمائه وبين صاحب الحاجة والمعوز استحثنا على عمل الخير والبر والتقوى ورعاية المحتاج، لذا كانت العناية بالمحتاجين.

اغاثة ورعاية مجتمعات اسلامية

صدوق الكويت الوقفي للتعاون الاسلامي:

هو الجهاز المهني بالعلاقات الخارجية مع العلم الاسلامي والمنظمات والهئيات الاقليمـــية والدولية سواء على المستوى الرسمي او الشعبي وما يتعلق بذلك من تنسيق ودعم فني ومعنوي ومادي.

مشاريع دينية "مساجد، دور قرآن، رواتب أئمة ومؤذنين":

تقوم فكرة المشروع على دعم المشاريع الدينية في المجتمعات الاسلامية، وذلك بـــتمويلها ماديـــاً ومعنوياً مما يضمن لها الاستمرارية في اداء مهمتها الجليلة ومن هذه المشـــاريع "بـــناء المساجد، دعم وبناء دور القرآن، التكفل برواتب الائمة والمؤذنين.." وغيرها.

مشاريع صحية "مستشفيات، عيادات، معدات طبية":

تعاني العديد من المجتمعات الاسلامية وخاصة النامية منها من انخفاض في اداء مســـتوى الخدمـــة الصحية بل عدم توفر هذه الخدمات في كثير من الاحيان كالمناطق الســـكنية البعـــيدة عن المدن الكبيرة. لذا كان لزاماً دعم وتمويل المشاريع الصحية التي تساعد في توفير ونهوض هذه الخدمة.

مشـــاريع تعليمـــية وتدريبية "مدارس، معاهد، كفالة طلبة، كراسي علمية" تقاس الحضـــارة لاتي وصل اليها أي مجتمع بعدد المتعلمين فيه. ولما كان توفير هذه الخدمة لكل فرد من افراد المجتمع العديد من الدول يواجه الكثير من الصعاب مما ادى بالكثير الـــى الاســـتغناء عناه كان لزاماً علينا ومن منطلق ما حث عليه ديننا الحنيف في طلب العلم توفير الدعم المادي والمعنوي لصرح التعليم في العديد من الدول الاسلامية.

مشاريع الاغاثة من الكوارث والنكبات:

ابتليـــت العديـــد من الدول الاسلامية بالزلازل والبراكين والفيضانات والحروب وغـــيرها مـــن الكوارث والنكبات بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة طيبوغرافيتها انفسنا فكان لا بد من اعانتهم واغاثتهم.

رعاية العمل التطوعي

وقف الوقت:

الاســـهام في ترشيد ظاهرة التطوع وتطويرها في اطار اسلامي معاصر وتنمية مـــيل الافراد والمؤسسات في المجتمع للاقبال على العمل التطوعي واعدادهم وتأهيلهم لممارســـته ومســـاعدة المؤسســـات المخـــتلفة للحصول على ما تحتاجه من العناصر المتطوعة، جاءت فكرة المشروع داعية للعمل التطوعي من خلال وقف الوقت. الشرائح المستهدفة في هذا المشروع:

١. الافراد الراغبين في التطوع.

٢. مختلف المؤسسات التي في حاجة الى متطوعين.

وقف الكويت الخيري

الوقف الخيري العام:

يهـــدف الى مشاركة اهل الكويت في تكوين وقف يخصص للخيرات العامة بما يعـــود بالـــنفع علـــى المجـــتمع الكويتـــي وافراده، فحاجات المجتمع متغيرة بين فترة وأخرىوتجمـــيع اوقات على الخيرات العامة تعطي المرونة لناظر الوقف في كل زمان لتوجـــيهها نحـــو تلبية احتياجات المجتمع التنموية في كل جيل، وشعار المشروع "حول تبرعك الى وقف" وعن طريقه يكون السعي الجاد نحو استقطاب فئات المجتمع المختلفة للوقف.

واعدادهـــم وتأهـــيلهم لممارسته ومساعدة المؤسسات المختلفة للحصول على ما تحـــتاجه من العناصر المتطوعة، جاءت فكرة المشروع داعية للعملالتطوعي من خلال وقف الوقت . الشرائح المستهدفة في هذا المشروع:

١.الافراد الراغبين في التطوع.

مختلف المؤسسات التي في حاجة الى متطوعين.

خلاصة:

يـــرى الباحث بوقوفه على الصناديق والمشاريع الوقفية التي يمكن الابقاف على اغراضـــها او التبرع لها والتي تم تناولها في هذا المبحث بالتفصيل، بان هذه الصناديق تلعب دوراً كبيراً وواضح على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية حيث يمكن تخليص هذه الجوانب في الآتي:

١. المساهمة في نشر الدعوة الاسلامية.
٢. المساهمة في النهوض في العملية التعليمية.
٣. الاحسان الى الفقراء والتخفيف عن المعوزين والمحتاجين.
٤. المساهمة في تماسك الاسرة.
٥. المساهمة في الانتاج والتشغيل.
٦. المساهمة في اقامة مشروعات البنية الاسلامية.
٧. المساهمة في التوزيع واعادة التوزيع.

وتعتبر هذه النماذج والمشاريع انموذج يمكن الاستفادة منه في تنمية اوقاف الدول الاسلامية.

المبحث الرابع
التنمية المجتمعية

تمهيد:

يتناول هذا المبحث التنمية المجتمعية لتوضيح دور الوقف في تنمية المجتمع المدني حيث يتطرق للتجربة الكويتية من خلال الخدمات التي قدمها الوقف في مختلف الجوانب.

اهداف الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية:

مما لا يدع مجالاً للشك ان فكرة انشاء الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية كانت نتاج مجموعة من الدراسات المستفيضة التي تناولت مشاكل المجتمع الكويتي بالدراسة والتحليل وسبغت اغوار الشخصية الكويتية في محاولة لتحديد اهدافها وطموحاتها. ومن هذا المنطلق فقد تبنى الصندوق مجموعة من الاهداف قسمت الى نوعين وهما:

١.الاهداق العامة:

- معالجة قضايا التنمية المجتمعية من المنطلقات الشرعية للوقف وتقديم نماذج تطبيقية للمنهج الاسلامي في الحياة المعاصرة، مع الترسيخ الايجابي للقيم الاخلاقية في السلوك الفردي لابناء الوطن.
- تعزيز روح الولاء الوطني في ضمير المواطن من خلال تفعيل دور المشاركة الاهلية في تنمية المجتمعات المحلية وتوفير كافة مقومات النجاح لتلك المشاركة.
- ايجاد مظلة عمل فعالة داخل كل منطقة سكنية تدعم كافة الجهود التنموية فيها، وتسعى للتنسيق فيما بينها بما يكفل رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة داخل المنطقة السكنية لخدمة اغراض التنمية فيها.

٢.الاهداف الفرعية:

- اتاحة المجال للكشف الصادق والدقيق عن الحاجات الفعلية لمختلف المناطق او الاحياء السكنية بمعرفة ابنائها.
- توسيع دور المشاركة في تنمية المجتمعات المحلية لمختلف المناطق والاحياء السكنية.

- اشاعة جو من التنافس الشريف والتسابق المرغوب بين اهالي المناطق والاحياء السكنية في مجال تنمية مجتمعاتهم المحلية، الامر الذي يشمل مردوده الايجابي تنمية المجتمع الكويتي ككل.
- التصاعد المتوقع في حماس المشاركة الاهلية في العملية الانمائية وتزايد فعاليتها طالما ان مردودها سينعكس بصورة مباشرة على تلبية احتياجات ابناء مجتمع المنطقة او الحي السكني.
- خلق فرص عمل جديدة تستوعب الطاقات المعطلة من مختلف التخصصات وتملأ اوقات الشباب.
- تعميم نشر الدعوة الى احياء سنة الوقف واستعادة دوره التنموي في المجتمع بصورة فعالة تغطي مختلف مناطق البلاد.
- اعداد وتربية كوادر قادرة على قيادة عمليات التنمية في مختلف المناطق او الاحياء السكنية.
- قيام المجتمعات المحلية بالمناطق او الاحياء السكنية بتوفير احتياجاتها بجهودها الذاتية خاصة في المجالات التي لا تغطيها البرامج الانمائية للدولة بسبب ظروف الميزانية.
- تذكية روح العمل التطوعي في مجال تنمية وخدمة المجتمعات المحلية.
- الاعتماد على الذات في المناطق السكنية ما امكن في تحقيق التنمية.
- تحريك امكانات القطاع الاهلي وتنشيط الاستثمار الخاص المنتج كمكمل في مجال التنمية المجتمعية.
- الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وفقاً لما يحقق اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الاجتماعية التنموية.
- السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي بين مختلف مناطق الكويت وتقليل الفوارق المجتمعية بينها، وتحقيق الارتباط بين افراد المجتمع مختلف مشاربهم.
- احياء القيم الاخلاقية والعادات الاسلامية وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع مثل قيم حسن الجوار والتكافل الاجتماعي.

مجالات عمل التنمية المجتمعية:

في مجال التنمية السكانية المحلية:

- اعداد وتهيئة المرافق العامة في المنطقة السكانية.
- تنمـية الحدائـق العامـة وصيانتها وتجميل المرافق العامة في المنطقة وغرس الثقافة المتعلقة بشئون البيئة.
- وضع الخطط والدراسات الخاصة بمعالجة مشاكل الاسكان المحلي في المنطقة.
- السعي لتحقيق الضمان الاجتماعي للسكان.
- انشاء ودعم المشاريع التعاونية المختلفة.
- صـيانة وتهيئة العمل بشئون الطرق العامة والمواصلات والاتصالات بالتعاون مع الاجهزة المختصة.
- اعـداد وصـيانة المشـاريع الخاصـة بمياه الشرب والري والصرف الصحي بالتعاون مع الاجهزة المختصة.
- المسـاهمة فـي صـيانة الطاقة وترشيد الانفاق وتقديم المساعدة في صيانة الاضاءة العامة وتشغيلها.
- التثقـيف فـي شئون الدفاع المدني وزيادة الجاهزية لدى افراد المجتمع المحلي للطوارئ.
- ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية.
- تقديم خدمات الترويح والترفيه العامة لابناء المنطقة.
- اعداد البرامج الخاصة بخدمات الطوارئ والاغاثة ومكافحة آثار الكوارث.
- اقامـة المرافق الخاصة بالانشطة الرياضية وتهيئة العمل بها وممارسة البرامج الرياضية العامة.
- تعزيز وتحسين الخدمات البريدية في المنطقة.

في مجال العلاقات الانسانية لدى افراد المنطقة السكانية:

- اعداد الانشطة المتعلقة في اوجه النشاط الديني.
- اعداد الانشطة الثقافية والعلمية العامة.
- تقديـم الدراسـات الخاصة بشئون العمل والتوظيف وخلق فرص العمل لابناء المنطقة.

- تنمية التراث الوطني وبث الروح الوطنية في مختلف المناسبات.
- اقامة الانشطة الاسرية التثقيفية والتروحية.
- اقامة الانشطة الخاصة بشئون النشئ لاعداده كجيل قادم لقيادة المجتمع.
- بث التعاليم الاخلاقية والآداب العامة والتصدي للطواهر السلبية.
- التثقيف والتوعية بخدمات رعاية الطفولة والامومة وتنظيم الاسرة.
- تقديم خدمات التأهيل والتدريب وتعزيز الابداع في الجوانب العلمية.
- بعث روح التكافل الاجتماعي واقامة الانشطة الاجتماعية المختلفة.
- المساهمة في تقديم خدمات الادارة والامن والعدالة في المنطقة وبث الوعي بخصوصهم.
- شغل اوقات الفراغ لدى الشباب بما يعود بالفائدة والنفع للمنطقة.
- تقريب الفوارق لدى الشباب بما يعود بالفائدة والنفع للمنطقة.
- تقريب الفوارق الاجتماعية لابناء المنطقة والاسرة.
- تقديم الحلول الناجحة لمعالجة المشاكل الاسرية والفردية وربطها مع الاجهزة الادارية المختصة.
- تكريس المشاركة الشعبية في المجالس الديمقراطية والشورية العامة في البلاد.
- ربط الفعاليات الشعبية المتمثلة في جمعيات النفع العام مع اهالي المنطقة كل حسب اختصاصه.
- اقامة الانشطة الهادفة في احداث التواصل بين ابناء الجوار وتأكيد قيم التكافل بينهم.
- رعاية الخدمات الخاصة بالاعانة الاجتماعية مع الفئات الفقيرة والمحتاجة والخاصة في المنطقة.

في مجال التنمية التعليمية في المنطقة السكانية:

- دعم مؤسسات التعليم العام والخاص فى المنطقة
- المشاركة فى انشطة المدارس المحلية وتقديم العون المادىوالمعنوى لادارة هذه المدارس.
- ربط مؤسسات التعليم المهني والفني العام مع ابناء المنطقة تحقيقاً لتوفير فرص التعليم المهني والفني.

- اعداد البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة والعامة لجميع فئات المنطقة بالتعاون مع الاجهزة التعليمية في المنطقة.
- المشاركة في دعم مشاريع محو الامية وتعليم الكبار في المنطقة.
- التثقيف والاعلام بشئون التعليم النظامي الالزامي في المنطقة.
- تكريم المتفوقين والمتميزين من ابناء المنطقة.
- اقامة دور الحضانات التعليمية والتثقيفية الخاصة بالطفولة لمعالجة مشاكل اغتراب الاطفال في المجتمع بسبب تربية الخدم.
- معالجة المشاكل المتعلقة بالتخلف الدراسي لبناء المنطقة باقامة محاضرات التقوية العامة بالتعاون مع المدارس

في مجال التنمية الصحية في المنطقة السكانية:

- اقامة مشاريع المستوصفات والمصحات والعيادات الخاصة والعامة في المنطقة وتقديم الخدمات التطوعية لها اودعم انشطتها العامة.
- تقديم الارشاد الصحي الوقائي العام من خلال وسائل الاعلان المتاحة.
- التثقيف بشئون الصحة النفسية ومكافحة المشاكل النفسية التي تواجه افراد المجتمع.
- التثقيف بشئون الصحة الوقايئة.
- التثقيف بشئون صحة الاسنان.
- المساعدة في تقديم خدمات الاسعافات الاولية لابناء المنطقة.

انجازات الصندوق الوقفى الوطنى للتنمية المجتمعية:

لقد كان مولد الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية مع اشرقات يوم الاثنين المرافق ١٩/٢/ ١٩٩٦م ايذاناً ببداية مرحلة جديدة من مراحل العمل المجتمعي بالكويت، فلم يشهد تاريخ الكويت قبل هذا اليوم عملاً تنظيمياً متخصصاً كالصندوق الوطني يجمع شتات الجهود ويوحد شتات المشروعات التطوعية والتنموية على الصعيد المجتمعي، لقد كانت الدعوة لانشاء الصندوق من منطلق حتمية وضع اطار عمل ينظم حركة التنمية المجتمية ونتاج تفاعل الامكانات المتاحة للمناطق السكنية بغرض تنميتها للنهوض بمستوى الفرد ومن ثم المجتمع.

ـد حـدد الصـندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية لنفسه اهدافاً التزام بها ومواثيقاً تعهد تعهد بصونها :

- تعزيــز روح الولاء الوطني في ضمير المواطن من خلال تفعيل دور المشاركة الاهلية في تنمية المجتمعات المحلية.
- معالجــة قضــايا التنمية المجتمعية من المنطلقات الشرعية للوقف وتقديم نماذج تطبيقية للمنهج الاسامي في الحياة المعاصرة.

ولما كان الصندوق الوقفي الوطني هو الاطار التنظيمي الذي تتلاقى عنده جهود المخلصين من ابناء الوطن ومؤسساته المحلية والعاملين في مجال التنمية المجتمعية كان مــن الضروري ان تمتد مجالات العمل فيه وتتشعب لتشمل كافة عناصر المجتمع من مساجد ومدارس وخدمات صحية وانشطة ثقافية ودينية وترفيهية لتصل في مجملها الى تنمية المواطن الكويتي الذي هو الهدف من كافة المشروعات والبرامج التنموية.

ولقد قام الصندوق الوقفي الوطني – رغم حداثة انشائه بجهود مخلصة وخطوات جــادة فــي سبيل تحقيق الغايات والاهداف، وتنوعت الانشطة والفعاليات على مختلف الاصعدة منها الاعلامي والتنفيذي والتخطيطي الاستراتيجي.

ففي مجال انشاء اللجان الوقفية بالمناطق:

فقــد قام الصندوق بالاعداد والتحضير الجيد لانشاء مجموعة من اللجان الوقفية فــي المــناطق الســكنية باعتــبارها القاعدة العريضة في البناء الهرمي لحركة التنمية المجتمعــية في البلاد، وكان من نتاجها ان تم انشاء ستة لجان وقفية بمحافظة الجهراء تغطي كافة ارجاء المحافظة هذا بالاضافة الى انشاء لجان وقفية بمحافظة العاصمة في مــنطقة كيفان وضاحية عبد الله السالم والعديلية، وكذلك في منطقة الصبحية ومشرف، وجاري الان الانتهاء من الاجراءات الاولية اللازمة لانشاء لجان وقفية مماثلة بمحافظة الفروانية.

ويقــدم الصــندوق الوقفــي الوطني للتنمية المجتمعية مساعدات للجان الوقفية بالمــناطق السكنية في تكوين هيكلها التنظيمي ووضع اطار للعمل بها ورسم السياسات العاملاة لالادارتها ومن ثم فتح المجال الكامل للجنة لتنفيذ المشروعات التي تتطلبها حاجة المنطقة وفق الدراسات المعدة لذلك سلفاً.

وعلى الصعيد الاعلامي:

فقــد اعــد الصندوق الترتيبات اللازمة لانتاج فيلم اعلامي وثائقي يشرح دور الصــندوق واهدافــه في خدمة حركة التنمية المجتمعية في ارجاء البلاد مبيناً مزاياها وداعياً جمهور المواطنين للانضواء تحت مظلتها، وبالفعل تم اعتماد الميزانية الخاصة

بالفـــيلم مـــن قبل الامانة العامة للاوقاف واتخاذ الخطوات التنفيذية لانتاجه بالتعاون مع احدى الشركات الوطنية المتخصصة في المجال الاعلامي.

هـــذا بالاضـــافة الى اعداد مجموعات من التصريحات الصحفية والربورتاجات المصورة عن انشطة الصندوق وفعاليات اللجان الوقفية التي أنشأها في مختلف المناطق السكنية بغرض الاعلام عن دورها في تنمية وتطوير المناطق الكائنة بها.

وفي مجال التخطيط والبحوث والدراسات:

١. فقـــد اعـــد الصـــندوق الوطني دراسة شاملة تحت عنوان "دليل العمل بالمناطق الســـكنية" وتتضـــمن طـــرح الاســـلوب لبحـــث المناطق وتحديد حاجاتها من المشـــروعات التنموية وسبل دراسة امكانياتها المادية والبشرية ورسم السياسات العامة لتفيذ المشروعات التنموية بها.
٢. وقد اعد الصندوق دراسة تفصيلية لعدد من المشروعات التي تتوافق في مجملها واهدافهـــا مـــع متطلـــبات كافة المناطق السكنية بدولة الكويت، وقد شملت هذه الدراسة بعض المشروعات التي نذكر منها:
   - مشروع مركز تحفيظ القرآن الكريم.
   - مشروع المراكز الثقافية الصيفية.
   - مشروع رعاية المرافق العامة.
   - مشروع التوعية الاجتماعية.
   - مشروع مكتب انجاز المعاملات
   - فصول التقوية.

والامـــر متروك للجان الوقفية لتحديد اولويات العمل وفق متطلبات واحتياجات المنطقة السكنية المزمع تنفيذ مشروعات تنموية بها.

٣. اعـــد الصـــندوق دراسة حول مشروع مستقبلي لمحو "امية الحاسب الآلى" لدى جمهـــور المواطنين بدولة الكويت تحت اشراف الجهاز الاداري للامانة العامة للاوقاف والصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية.
٤. اعـــد الصندوق دراسة جدوى لمشروع "بدالة المنطقة الآلية" وهي فكرة مبتكرة لـــتطوير وسائل الاتصال بين مختلف الفعاليات المتواجدة داخل المنطقة الواحدة وتدعيم مشاركة الاهالي لبعضهم البعض في كافة المناسبات والملمات.

٥. اعــداد دراســة حــول "الــنظام العام للجان الوقفية للتنمية المجتمعية بالمناطق الســكنية" وفيها تم تحديد الاختصاصات التنظيمية للجهاز الاداري للجنة الوقفية بكــل مــنطقة ونظام العمل بها وطريقة الادارة فيها مع بيان القواعد المحاسبية والشئون المالية للجنة بالاضافة لرسم آلية عمل لتنفيذ المشروعات التنموية التي تقترحها اللجنة لخدمة المنطقة.

ونظــراً لكــثافة الاعمال المناطة بالصندوق الوقفي للتنمية المجتمعية، فقد فتح الصندوق ابوابه ومد ذراعية مرحباً بقبول المتطوعين من ابناء هذا الوطن الكريم للعمل ضــمن مشــروعات التنمــية المجتمعــية واعد لذلك دراسة حول اسلوب ادارة العمل التطوعي بالصندوق والمشاركة في انشطته المتنوعة.

خلاصة:

تناول هذا المبحث التنمية المجتمعية للوقف من خلال تجربة الكويت الوقفية المعاصرة – فيبرز لنا دور الوقف في تنمية المجتمع وذلك من خلال خدمة المجتمع المدني بكافة فئاته وعناصره وبجانبيه الصحي والبيئي – ليكون مجتمعاً صحياً قوياً قادراً على القيام بالمهام الحضارية المنوط به، وسعيها الحثيث وعلى الدوام الى تقديم الدعم لمختلف المناطق السكنية وساكنيها على اختلاف فئاتهم واعمارهم على اعتبار ان هذه المناطق هي منبع المجتمع المدني الذي يشكل منه وفيه ويتأثر به ويؤثر فيه.

المبحث الخامس

تقويم تجربة الكويت

تمهيد:

من الواضح ان تجربة دولة الكويت – قد اعادت التأكيد وبقوة على حقيقة الزخم الــذي يحمله الوقف والامكانيات التي تؤهله لكي يلعب دوراً محورياً في خطط التنمية الشاملة التي تستهدف شعوب العالم الاسلامي في ظل تعدد النماذج التنموية المقترحة... وفــي نفس الوقت لا تزال التساؤلات مطروحة حول حجم الدور الذي يفترض ان يلعبه الوقف في برامج التنمية – وطرق تنفيذه، ووسائل تطويره، وقنوات ايصاله الى الشرائح الاجتماعــية الموقِفَــة والمســتفيدة على حد سواء... وفيما يلي يقدم الباحث تقويم لهذه الــتجربة المعاصــرة صــورة تتكامل فيها الجوانب العملية من خلال استخدام للنماذج الوقفية المعاصرة من ناحية، وبالقواعد النظرية المرتكزة على مبادئ واحكام الوقف من ناحية ثانية.

الدور المؤسسي للوقف:

ان الــدور الــذي حــدث في المجتمعات الاسلامية في الوقت الحاضر واتساع اهتماماتها ونشاطاتها يتطلب بالارتقاء بمؤسسة الوقف من الدور الفردي في ادارتها الى الــدور المؤسســي مــن خلال مؤسسات متخصصة في ذلك. وبدون التغيير في طبيعة المســئولية الدينــية والامانــة الشرعية المناطة بالقائم على الوقف كان فرداً او مؤسسة.

وحيــث ان اســلوب المؤسســات هــو شكل من اشكال الادارة التي تحدد فيه مستويات المسئوليات والنشاطات بوضوح، ويتم التنسيق بين ادارات المؤسسات لتحقيق التكامل بينهما سعياً نحو الفاعلية الادارية. فان ذلك من شأنه ان يجعل العمل المؤسسي هــو الاســلوب الامثل والاجدي في ادارة شئون الاوقاف كما ان اسلوب المؤسسة في ادارة الاوقــاف يخفــض مــن تكلفة التشغيل ويحافظ على الاوقاف ويوفر لها الحماية القانونــية، ويعطــي لمؤسســة الوقف الزخم الاعلامي المناسب لتشجيع الايقاف وهي جميعها تعتبر من عوامل ديمومة الوقف ونمائه.

من القواعد المقررة في الفقه الاسلامي ان كل ولاية تكتسب بطريقة الشرع على النفس او المال ترتب على من اكتسبها ان يتصرف بما هو الاصلح للغير في نفسه او ماله – والاصل في هذا قوله تعالى: "ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن"()

– وقيست جميع الولايات في هذ المبدأ على هذه الولاية، ويدخل في هذا المبدأ العام الولاية على الوقف وغيره ما جُعلت الولاية من اجله وهي جلب المصلحة الخالصة او الربحية ودرء المفسدة الخالصة او الراجحة.

ويتحدد التصرف الصواب والفعل الاصلح حسب الحاجة وما يقترن بها من دلائل المنفعة ومخاطر المفسدة ويفوض تقدير هذا الامر واختياره لصاحب الولاية، اذ تشترط فيه العدالة والامانة والكفاية التي تمكنه من معرفة الاصلح والتزامه بهذا الامر– وبتطبيق هذا المبدأ على الوقف نجد ان ناظر الوقف بصفته متولياً على ادارة الاصول الموقوفة واستثمارها وصرف ريعها في شروط الواقفين لابد ان يسلك فيها انجح الاساليب الادارية، واكثر الاجراءات التنظيمية فاعلة ، الوقت الحاضر في ادارة شئون الاوقاف ورعاية مصالحها بحيث يختار منها ما هو اصلح واجدى لتحقيق مصالح الوقف.

ومما يؤكد اهمية اسلوب المؤسسة ان الاصل في هذه الولاية كغيرها ان الناظر امين والامين لا يضمن ما ينتج عن تصرفاته من اخطاء الا اذا قصر او فرط او تعدى وانه مما شك فيه انه لا يمكن ضمان خلو أي عمل نم اخطاء طالما ان العمل صادر عن فرد واحد وهذا النوع من الاخطاء غير المقصود – وان كانت تدخل فيما هو مقبول عرفاً – فان ما يتصل منه بالتقصير المتعمد او التفريط او التجاوز والتعدي فلا يمكن ضبطه الا من خلال توزيع المهام والمسئوليات على اطراف متعددة يقسم العمل بينها حسب الاختصاص والحاجة، وسيترتب على ذلك توزيع مخاطر الاخلال بالعمل المتعمد منه والعفوي وتقليلها، ولا يكون هذا الا في العمل المؤسسي القائم على مبدأ الاشتراك في انجاز العمل وتوزيع مسئولياته على القائمين به.

مما سبق هذا ما أخذت به الكويت والذي بين اهمية النهوض بالوقف من خلال عمل مؤسسي يراعي فيه تنويع العمل والنشاطات ويساهم في الرقابة عليه اهل الحل والعقد واعيان المجتمع والمهتمون والمتأثرون بنشاطات الوقف، كما ان من اسباب النجاح لاي مؤسسة – بعد انشائها هو السعي الدائم نحو رفع الطاقة المؤسسية لها – وذلك بفرض مواجهة التحديات المتغيرة التي تواجهها واي تغيير في هذا الاتجاه اثبت

انه يؤدي الى نتائج ايجابية منها زيادة الانتاجية وتحسين الخدمات ورفع مستوى الاداء والتحكم في الكلفة المالي([1]).

تجربة الوزارة في تطوير اجهزة الوقف:

اولاً: اهداف التطوير:

حـــددت الوزارة في البداية اهداف التطوير بانه العودة بالوقف الى دوره الرائد في خدمة المجتمع وتنميته وتنشيط الخدمات الحضارية والانسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصـــادية في حركة رشيدة تستهدف رعاية عوامل التقدم وتغذيتها، وتحقيق الرعاية الكاملة لها في مواجهة العوامل الاخرى الدخيلة على المجتمع التي تحاول جذب اطرافه فـــي اتجاهات تنأي به عن القيم الاسلامية الاصيلة، وذلك من خلال مشروعات متكاملة يشعر معها الناس بتواجد حقيقي لتلك المؤسسة الاسلامية الاقتصادية الرائدة ويرتبطون بهـــا ويلمسون دورها ويتعرفون عن كثب على انشطتها وآثارها الايجابية ويجدون فيها بديـــلاً عن المؤسسات الاخرى التي لا تلتزم بالمنهج الاسلامي وهو ما يتطلب استثماراً نشـــطاً للمـــوارد الوقفـــية يوفـــر الاموال التي تكفي لتمويل تلك الانشطة وهذا النشاط الاستثماري يتجاوز النمط التقليدي الذي يكتفي بالعقار ميداناً وساحةً له.

وعلـــى ذلـــك فان الهدف من التطوير المنشود للوقف هوتحديث اداوت استثمار وتنمـــية الامـــوال القوفـــية وتنويعها، وتوظيف ريع ذلك الاستثمار في خدمة الاهداف التنموية من خلال مشاريع تستهدف النهوض بالمجتمع وتلبية احتياجات نموه ورقيه في المجالات الحضارية والثقافية والانسانية والاجتماعية والاقتصادية.

وفضـــلاً عمـــا سبق فان من اهداف التطوير الاستفادة من الخبرات الشعبية في ادارة العمـــل الوقفي في مجالاته المختلفة وذلك بقصد توظيف تلك الخبرات الوطنية في تنمـــية الوقف وتطويره سعياً لتحقيقه لاهدافه فضلاً عن استيعاب الوقف لمعظم الانشطة الشعبية التي اتخذت لعملها انماطاً اخرى خلال فترة توقف الوقف عن ممارسة وظائفه السابقة.

ثانياً: سياسات التطوير:

وضـــعت الوزارة لتطوير الوقف مجموعة من السياسات كانت بمثابة المنارات التي ترشد العمل التطويري وتوجيهه نشير الى اهمها فيما يلي:

---

[1] د. فؤاد عبد الله العمر، الامين العام للامانة العامة للاوقاف، مقال بمجلة اوقاف - العدد ٥ شعبان ١٤٢٤هـ، ص١٣.

١)في مجال الدعوة الى الايقاف وصرف ريعه:

-لعل من اهم الظواهر التي يكشفها البحث في شؤون الوقف هو التوقف عن تلك السنة الحميدة منذ فترة طويلة توجة المحسنون خلالها الى تمويل مشروعات يقيمون معظمها فـــي الخـــارج ولعل من اسباب تلك الظاهرة هو الاعتقاد بان ساحات العمل الداخلي قد تولـــتها الدولة وقامت بشؤونها فضلاً عن افتقاد نشاط واضح لاجهزة الوقف في مجال تمويل مشروعات تنموية داخلية.

وقـــد ادت تلـــك الظاهـــرة الى تقلص دور جهاز الوقف وانحصار خبراته في مجـــالات محدودة ليس من بينها تنشيط الدعوة الى الوقف لاحياء وتنشيط دوره وتوجيه اهل الخير اليه.

لذلـــك فان من السياسات الجديدة انشاء جهاز يتولى الدعوة الى الايقاف وانفاق ريعها في مشروعات تحقق تنمية المجتمع وتلبي احتياجاته في حدود وصايا الواقفين.

٢.اذا كانت الدولة تقوم بدور كبير في تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتمويل مشروعات التنمـــية المختلفة كما ان بعض الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية والمؤسسات الرسمية تقوم ببعض المشروعات التنموية فان الوقف لن يدخل مزاحماً لتلك الجهات في مجالات اهـــتماماتها بل سيدخل مسانداً لها ومؤازراً لحركتها بالاضافة الى العمل في المجالات التي لا تجد اهتماماً كافياً من الجهات الاخرى، او تكون تلك الجهات عاجزة عن الوفاء بكامل متطلباتها.

٣.يكون التعامل مع المشروعات من خلال صناديق وقفية تمول الوزارة هذه الصناديق بجزء من ايرادتها، وتدع المجـــل الخير من المحسنين للمساهمة فيها وذلك لتغطية احتياجات كل مشروع.

وعلـــى ذلك فسيتم انشاء صندوق وقفي لكل مجال من مجالات العمل الحضاري والانســـاني والثقافـــي والاجتماعي لتمويل مشروعاته تقدم الوزارة من الاموال الوقفية نصـــف احتياجات الصندوق، ويساهم الافراد والمؤسسات بالنصف الاخروذلك لضمان استمرارية وجود ايرادات لتمويل المشروعات التي تلبي احتياجات قائمة او محتملة.

٤.تكـــون اموال كل صندوق بمثابة وقف خيري لتمويل انشاء المشروع وتغطية تكلفة ادارته واحتياجاته في المستقبل لضمان استمراره ونموه بوجود دخل دائم له من مصدر ثابـــت لا يتوقف على قرارات من جهات اخرى ومن ثم فان الانفاق على المشروعات ســـيكون من عائد استثمار اموال الصندوق وليس من الاموال ذاتها، فاموال الصندوق

ستكون اموال وقف لا يجوز التصرف فيها، وبالتالي فان تمويل المشروعات والانفاق عليها سيكون من الريع وهو ما يضمن وجود دخل دائم ومستمر لكل مشروع مما يحقق له الاستقرار والاستمرارية.

٥.تحقيق اقصى مشاركة شعبية في انشطة الصناديق وذلك بتشكيل لجنة من ذوي الخبرات الوطنية من المهتمين بانشطته كل صندوق تكون بمثابة ناظر على اموال الصندوق يناط بها الدعوة الى الايقاف على انشطته لتحقيق التمويل المناسب لتلك الانشطة والتخطيط للعمل ومتابعة تنفيذ ما يتم اعتماده من خطط والقيام باعمال النظارة على الوقف في نطاق كل صندوق.

٦.اذا كانت الوزارة ستساهم بالاموال الوقفية في المشروعات التنموية في ساحات عمل لا تنال اهتمامات جهات اخرى، ومن ثم فانها ستتلافى الدخول في منافسة مع جهات العمل الوطني الاخرى الا ان بعض المشروعات التي ستساهم فيها قد تكون ثمة جهات اخرى شعبية او رسمية تهتم بها وتعمل في مجالها وبالنسبة لهذه المشروعات فان الوزارة ستكتفي بتمويلها ومتابعتها والاشراف عليها مع ترك العمل للجهات المعنية مباشرة بالمشروع، مثل مشروعات رعاية الفئات الخاصة وغيرها.

٧.اسناد استثمار اموال الصناديق الى جهاز تنمية الموارد الوقفية لما لديه من خبرات في مجال الاستثمار، وتوفير ادوات شرعية متنوعة للاستثمار تؤدي الى زيادة ريعها.

٨.انشاء صناديق وقفية من خلال الوزارة وتحت اشرافها لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ مشروعات لدى جهات حكومية او شعبية تعجز عن تمويلها ذاتياً.

٩.الالتزام في مخاطبة الراي العام بخصوص المشروعات وطلب التبرع للصناديق بالاصول الشرعية وباسلوب متميز بعيداً عما يتبع في الدعاية للمشروعات التجارية والاعلان عنها.

١٠.ان يتم حصر كافة الاموال والاعيان التي يتم شراؤها من تلك الاموال او تأتي نتيجة تبرعات وتسجيلها اموالاً وقفية لتسري بالنسبة لها القواعد الشرعية الخاصة بالوقف.

١١.ان يكون العمل من خلال خطة متكاملة تراعي الاولويات وتتضمن برامج التنفيذ والتكلفة المالية.

٢)في مجال تنمية واستثمار الاموال الوقفية:

١. توسيع مفهوم تنمية الموارد الوقفية ليشمل اضافة الى استثمار الموارد القائمة، جذب واقفين وذلك من خلال برامج للصرف في اوجه الانفاق الشرعي يستشعر معها اهل الخير بالدور التنموي للوقف الذي يعتبر استمراراً لدوره طوال التاريخ الاسلامي، باعتباره المؤسسة المالية الاسلامية التي قادت ومولت حركة النمو الحضاري والثقافي والاجتماعي والديني.

٢. تلتزم الوزارة عند دراسة وبحث أي مشروع استثمار تنموي للوزارة المساهمة فيه من الاموال الوقفية مرعاة ابعاد ثالثة هي:

- العائد الاستثماري المتوقع.
- الرأي الشرعي في المشروع من خلال جهة متخصصة.
- البعد الاجتماعي للمشروع وانعكاساته الاجتماعية.

٣. الامتناع عن المساهمة في مشروعات فيها مزاحمة لفئات اخرى بل يتعين توظيف اموال الاوقاف في مشروعات تفتح آفاقاً لحل مشاكل اجتماعية قائمة.

٤. تنويع مجالات الاستثمار العقاري وتوسيع نطاقه ليشمل بجوار العمارات السكنية مجالات اخرى مثل توفير مبانٍ حديثة للمدارس الخاصة وتأجيرها والدخول في مشروعات مماثلة وعدم الاكتفاء في هذا الصدد – بالمباني السكنية.

٥. النأي عن العمل الاستثماري المباشر بانشاء مشروعات خاصة او ادارتها بل يتعين ان تتم الاستثمارات عن طريق وسطاء ماليين من اجهزة الاستثمار الاسلامي، على ان تستخدم الوزارة الادوات المالية الموجودة وتكون مهمة جهاز الاستثمار هي البحث عن هذه الادوات واختيار المناسب منها والاشراف عليها وبذلك تنأى الوزارة بنفسها عن عمل يتطلب تخصصات لا تتوافر لديها، كما ان ما قد يثيره هذا النوع من الاستثمار لا يترك صداه على سمعة الوزارة ونظرة الناس لها.

٦. ان يتم استثمار ريع الوقف في محافظ مالية ليكون في الامكان تسييلها للانفاق عنها في اوجه الانفاق الشرعي.

٧. انشـــاء جهــز ، ــال للاستثمار يضم عناصر ذات كفاءة عالية يناط به تنمية الامــوال الوقفــية وحســن استثمارها من خلال انشطة مالية غير تقليدية ومع الالتزام بالضوابط والسياسات المشار اليها.

خلاصة:

تعتــبر الــتجربة الكويتية تجربة متميزة ومتفردة والباحث بوقوفه على التجربة الكويتية يرى ان مؤسسة الوقف في اداء الدور الاقتصادي المطلوب فيها لا يكــون مــن فراغ وانما قامت به الاوقاف الكويتية بكفاءة واقتدار عندما تهيأت لها الاطر الملائمة وانسجمت مع المفاهيم الاسلامية التي قادت المجتمع.

كذلــك فــان مؤسســة الوقف الكويتية تعبر وبصدق عن اهمية التفكير فيمســتقبل المنشــآت وضــرورة استمراريتها ومن هنا يمكن الاستدلال على الدور التنموي الواضح للوقف.

خاتمة الفصل

تـــناول الباحـــث في هذا الفصل التجربة الكويتية المعاصرة كنموذج عمل ناجح خـــلال عشرة سنوات من نشأتها – كما استعرض تاريخ الوقف بالكويت ونشأة الامانة ومـــن ثـــم تحليل البناء المؤسسي واتجاهات عمل الامانة – ومن ثم تستعرض الدراسة مدى جاهزية المؤسسة لمواجهة هذه التحديات من خلال عشرة محاور هي الاستراتيجية والتخطـــيط، الادارة الحصـــيفة، المـــوارد البشـــرية، التنظـــيم وبيئة العمل، السياسات واجـــراءات العمل، الاشراف والرقابة، استخدام التكنولوجيا، التواصل والتنسيق، الاداء المالي والتنمية، وقد سعي الباحث لاستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي مع محاولة ذكر نماذج مبتكرة معاصرة تتمشي مع روح العصر يمكن للدولة الاسلامية الاستفادة من هذه الـــتجربة التطبيقية المتميزة على مستوى العالم الاسلامي كنموذد عمل ناجح وفاعل ما يتطلب مراجعة انشاشاطاتها وتحديد رؤى المستقبل بالنسبة لها وللعمل الوقفي.

وتظهر اهمية التجربة الكويتية اهمية التعرف على التحديات التي تواجه الوقف فـــي الوقـــت الحاضر وخاصة مع تزايد التحديات الخارجية والمنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الاخرى.

وكذلـــك تنامي التحديات الداخلية المتمثلة في قدرة مؤسسة الوقف على النهوض بمســـيرة الوقـــف والمحافظة على اصوله والتأثير في المجتمع الذي تعمل فيه – وتبرز الدراسة اهمية تبني اسلوب المؤسسة في ادارة الوقف في الوقت المعاصر كاسلوب فاعل مـــن حيث ادارة الاصول الوقفية وصرف ريعها كما تبرز التجربة الكويتية ان مؤسسة الوقف في دولة الكويت تلاءمت في بنائها المؤسسي مع طبيعة التحديات التي واجهتها.

وعليه تعتبر هذه التجربة الوقفية المعاصرة انموذج لدول العالم الاسلامي لتنمية اوقافهم للاستفادة من دروس الماضي وأخطاء التطبيق.